مقتطف الصحف الصهيونية

الثلاثاء 21 شباط 2023

أبرزعناوين الصحف

هآرتس:

.الانقلاب على السلطة بعد إقرار قانون منع تدخل المحكمة العليا في إلغاء قوانين أساس، وأيضا إلغاء لجنة تعيين القضاة وسيطرة الحكومة عليها

.نتنياهو: يجب البدء بالمحادثات مع المعارضة دون شروط مسبقة

.نافذة فرصة التفاهم أُغلقت أمس

.نتنياهو ضد الولايات المتحدة التي انضمت إلى التنديد بالاستيطان في مجلس الأمن واعتبر نتنياهو ذلك تقزيما للاسامية التي أدت إلى مقتل ملايين اليهود؟؟؟ وتنكر للحق التاريخي لليهود بالعيش في وطنهم التاريخي

معاريف:

.الضغط على نتنياهو، يكتب بن كسبيت في العنوان الرئيسي: نتنياهو يعمل بشكل متواصل مع قادة الأجهزة الأمنية لكبح جماح المتطرفين في حكومته في القضايا الأمنية الحساسة

.رئيس الشاباك للوزير ليفين يجب التروي والتهدئة

.عضو الكنيست بن براك: أيضا هتلر وصل إلى السلطة بانتخابات ديمقراطية ونتنياهو يوبخه

.مقتل أربعة من أفراد عائلة واحدة من رهط بحادث سير بالجنوب، وقُتل بحوادث الطرق منذ مطلع العام 54 شخصا

يديعوت احرونوت:

.الانقلاب على السلطات والديمقراطية تتعرض لهجوم

.خارج الكنيست تظاهر آلاف الإسرائيليين ضد هذه الخطة التي أحدثت فجوة كبيرة في المجتمع الإسرائيلي

.داخل الكنيست: قطار الانقلاب للقضاء على القضاء، لنتنياهو، ليفين، وروتمن، يسير بسرعة

.بعد منتصف الليلة تم إقرار قانونيين لمنع المحكمة العليا من التدخل في قوانين الأساس، وأيضا قانون لجنة تعيين القضاة بحيث تسيطر الحكومة على تعيين قضاة المحكمة العليا

.ناحوم برنع: بلاد جديدة أمس الإثنين سيسجل في التاريخ أنه اليوم الذي تغيرت فيه إسرائيل بعد 75 عاما التي انتهت أمس سنبدأ بالعد من جديد. نتنياهو يحاول أن يقنعنا بأنه بعد إقرار القوانين ستهدأ الأوضاع لكنه كذاب ومخادع

.بن درور يميني: إنذار حقيقي، هم أشخاص أذكياء لكنهم يتصرفون بشكل خطير جدا، هم ليسوا فاشيين لكنهم يقودون إلى الفاشية، وإذا لم يتراجعوا فستكون نهاية إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، هي لن تنهار لكنهم يقودون إلى ذلك

.63 صوتا لصالح القانون مقابل 47 معارضا وكتلة ليبرمان تقاطع التصويت

.قلق لدى جهاز الشاباك من الأوضاع وسيلتقي رئيس الشاباك مع لبيد ليحذره من إمكانية الاعتداء عليه، والتقى مع قادة الأحزاب الأخرى لان التهديدات قد تؤدي إلى فقدان السيطرة

.يئير نتنياهو: ضباط الشاباك شريك بالإطاحة برئيس للحكومة ويجب محاكمتهم وزجهم بالسجن

تايمز أوف اسرائيل:

. الكنيست يصادق بقراءة أولى على مشروع قانون يمنح الائتلاف السيطرة على اختيار القضاة

.روسيا تدين القصف الإسرائيلي في سوريا باعتباره "انتهاكا صارخا" للقانون الدولي

. الجيش: الرجل الذي تم اعتقاله بعد عبوره الحدود من سوريا متورط في جمع معلومات استخبارية لحزب الله

.التاريخ سيحكم عليكم": المعارضة تهاجم الحكومة لدفع الإصلاح القضائي قدما

* * *

عين على العدو الثلاثاء 21-2-2023

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المو اقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسر ائيلية

الشأن الفلسطيني:

- **والا العبري** :قوات الجيش اقتحمت مدينة جنين فجر اليوم وصادرت مركبة فلسطينية.
- **والا العبري** 46 :فلسطينياً استشهدوا برصاص الجيش منذ بداية العام الجاري، بعد استشهاد فلسطيني (16 عاماً) متأثراً بجراحه في مخيم بلاطة بنابلس مساء الإثنين.
- **إنقاذ بلا حدود** :إصابة مستوطن بجروح طفيفة جراء رشق حافلته بالحجارة بالقرب من عزون.
- **موقع والا العبري** :الكشف عن فتح قناة اتصال سرية منذ أكثر من شهر بين مكتب رئيس الوزراء "بنيامين نتنياهو" ومكتب رئيس السلطة الفلسطينية أبو مازن تركز على منع التصعيد، هكذا قالت ثلاثة مصادر مطلعة لموقع والا.
- **مسؤول كبير في السلطة لـ القناة 12"** :قلقون بشأن الوضع في إسرائيل، حالة الفوضى تشتعل المنطقة، وحكومة نتنياهو تفقد شرعيتها، وقد تضر بشعبنا."
- **قناة كان العبرية** :أصدر مكتب رئيس الوزراء "بنيامين نتنياهو" بياناً جاء فيه: "إسرائيل أبلغت الولايات المتحدة أنها لن تشرعن في الأشهر المقبلة بؤرا استيطانية جديدة غير الـ 9 التي تمت الموافقة عليها في الكابينت" وجاء في البيان أيضاً أن "إسرائيل لن تلتزم بوقف هدم المباني في المنطقة."C
- **"مكورريشون** :"خلافاً للتقارير التي تتحدث عن التزام الجيش بمنع تنفيذ عمليات اقتحام في شمال الضفة الغربية وفقاً لاتفاق الوساطة الأمريكية بين "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية: قوات الجيش اقتحمت جنين فجر اليوم ووقع تبادل لإطلاق النار بين القوات ومسلحين فلسطينيين، دون وقوع إصابات في صفوف القوات.
- **معاريف"** :الشرطة الإسرائيلية" في منطقة "أريئيل" شمال الضفة الغربية تضبط سلاح كارلو وذخيرة وتعتقل أحد الفلسطينيين من قرية النبي إلياس شرقي قلقيلية.

الشأن الإقليمي والدولي:

- **القناة 12 العبرية :**بموافقة الولايات المتحدة، دان مجلس الأمن الدولي "البناء الإسرائيلي" في الضفة الغربية، وأعرب المجلس عن قلقه إزاء قرار "إسرائيل" شرعنة البؤر الاستيطانية، ودعا الأطراف إلى تجنب الإجراءات أحادية الجانب، وعدم تغيير الوضع الراهن في الأماكن المقدسة في القدس.
- **القناة 12 العبرية :**التقى وزير الخارجية إيلي كوهين مع "عاموس هوكستين"، المبعوث الأمريكي الخاص لقضايا الطاقة، ناقش الاثنان الفرص الكامنة في سوق الطاقة بمنطقة الشرق الأوسط وتصدير الطاقة لأوروبا.
- **إذاعة جيش العدو :**بعد الهزة الأرضية: تم تفعيل تحذير من حدوث تسونامي في تركيا، واليونان، وفرنسا، وإيطاليا.
- **المتحدث باسم جيش العدو :**سمح بالنشر: خلال نشاط عملياتي يوم الجمعة 27 يناير 2023، في الجولان، اعتقلت قوات الجيش شخصين عبرا الحدود من الأراضي السورية، تبين أن أحدهما هو "غيث عبد الله" مواطن سوري، كان يقوم بجمع المعلومات الاستخباراتية حول قوات الجيش في المنطقة الحدودية.
- **القناة 12 العبرية :**لأول مرة منذ اندلاع الحرب: وصل الرئيس الأمريكي جو بايدن إلى كييف والتقى "زيلينسكي."
- **"يسرائيل ديفنس :"**ستعمل" IAI الصناعات الجوية الإسرائيلية" و EDGEالإماراتية بشكل مشترك على تطوير سفينة (غير مأهولة).

الشأن الداخلي:

- **قناة كان العبرية :**صدّق الكنيست منتصف الليل بالقراءة الأولى على القسم الأول من خطة التغيير في النظام القضائي، بأغلبية 63 عضواً، وسيتم إعادة مشروع القانون إلى لجنة الدستور لإعداده تمهيداً للتصويت عليه بالقراءتين الثانية والثالثة، رد زعيم المعارضة لابيد: "التاريخ سيحاسبكم بعد مساسكم بالديمقراطية والاقتصاد والأمن وتمزيق الشعب."
- **القناة 12 العبرية :**هزة أرضية شعر بها السكان ليلة أمس في وسط وشمال البلاد.
- **يديعوت أحرونوت :**أثناء الهزة الأرضية مساء اليوم، تم إيقاف عمليات الهبوط في مطار "بن غوريون" لمدة 10 دقائق تقريباً من أجل فحص مدارج الطائرات، للتأكد من عدم وجود تشققات أرضية أو أضرار قد تعرض الطائرات للخطر.

- **قناة كان العبرية** :يجري رئيس "الشاباك" العديد من المحادثات مع كبار السياسيين وكذلك مع الرئيس "هرتسوغ" لتهدئة الخلاف الداخلي.
- **القناة 13 العبرية** :نشر أول: الوزير "بتسلئيل سموتريتش" رفض المشاركة في جلسة نقاش مع "نتنياهو"، حول صلاحياته بالضفة الغربية، بسبب حضور رئيس الأركان "هرتسي هاليفي "في الجلسة.
- **القناة 13 العبرية**" :عار، لا يجب أن تكون هنا، لا تبتسم" هكذا صاحت إحدى المتظاهرات في وجه رئيس الوزراء "نتنياهو" خلال مقابلة على القناة 14 وتم طردها من قبل الأمن.

عينة من الآراء على منصات التواصل:

- **"بيني غانتس"** :"نتنياهو، سلوكك غير المسؤول، وضع المؤسسة الأمنية في دوامة خطيرة، لا داعي لأي نقاش ومبادلة الصلاحيات الأمنية ممنوع، بدلاً من تفكيك الجيش، ركز على قضية نووي إيران والتحديات الأمنية الأخرى."
- **"إيلي كوهين"** :"إن البيان أحادي الجانب من مجلس الأمن، والذي يتجاهل الإرهاب الفلسطيني وتحريض وتمويل المخربين وعائلاتهم من قبل السلطة الفلسطينية، هو وصمة عار على الأمم المتحدة التي لا تزال منحازة، وهو بمثابة ضوء أخضر بشكل غير مباشر للمنظمات الفلسطينية، ستواصل إسرائيل اتخاذ كل الإجراءات لحماية مواطنيها."
- **"فلاديمير بيليك"** :"ليلة حزينة، ليلة عصيبة، ليلة سوداء للديمقراطية الإسرائيلية."
- **"بيني غانتس"** :"ليلة سوداء للديمقراطية في إسرائيل، صباح اليوم نواصل القتال."
- **"يائير لبيد" تعقيباً على مصادقة الكنسيت على خطة الإصلاح القضائي"** :أعضاء الائتلاف الحكومي، التاريخ سيحاكمكم على هذه الليلة، لإلحاقكم الضرر بالديمقراطية والاقتصاد والأمن، ولحقيقة أنكم تمزقون شعب إسرائيل دون أدنى اهتمام."
- **"إيهود باراك"** :"حل الظلام على إسرائيل هذا الصباح، وهي تتجه نحو دكتاتورية فاشية مظلمة."
- **عضو الكنيست "ميراف ميخائيلي"، في رسالة قوية ضد المفاوضات مع الحكومة** "لا تفاوضوا، يوجد فخ هنا، هذه محاولة لإضعاف الاحتجاج والظهور بمظهر جيد في أعين العالم."
- **"يائير نتنياهو"** :"الشاباك متورط في الانقلاب ضد والدي."

* * *

مقالات

i24NEWS: وزير الخارجية الإسرائيلي يندد ببيان مجلس الأمن "الأحادي" ويتهم الأمم المتحدة بالانحياز

"هو وصمة عار على الأمم المتحدة التي لا تزال منحازة وتقف إلى جانب فريق دون آخر وتعطي الضوء الأخضر بشكل غير مباشر لمنظمات الإرهاب الفلسطينية"

عقب وزير الخارجية الإسرائيلي إيلي كوهين الثلاثاء على قرار مجلس الأمن أمس من خلال وصفه بـ"البيان الأحادي الجانب لمجلس الأمن، والذي يتجاهل الإرهاب الفلسطيني وتحريض وتمويل الإرهابيين وعائلاتهم من قبل السلطة الفلسطينية، هو وصمة عار على الأمم المتحدة التي لا تزال منحازة وتقف إلى جانب فريق دون آخر وتعطي الضوء الأخضر بشكل غير مباشر لمنظمات الإرهاب الفلسطينية"، وفق تعبيره .

وكان مجلس الأمن الدولي قد عقد الليلة نقاشا خاصا حول الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية، وألقى السفير الإسرائيلي في الأمم المتحدة جلعاد أردان كلمة هاجم فيها بشدة المجلس وقال:"أنتم تجلسون هنا وفقط تعبرون عن مخاوفكم من الرد الإسرائيلي على أنشطة الفلسطينيين، لكنكم لا تفهمون أن الفلسطينيين ينتهكون جميع الاتفاقيات القائمة والقوانين الدولية." كما أصدر ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو بيانا بعد النقاش جاء فيه:"مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة نشر بيانا أحادي الجانب ينكر حق اليهود بالعيش في وطنهم التاريخي، ويتجاهل العمليات التي ينفذها الفلسطينيون في القدس، ويتجاهل حقيقة أن السلطة الفلسطينية تدعم الإرهاب وتدفع لعائلات إرهابيين، وتختزل من معاداة السامية التي قادت الى قتل ملايين اليهود. هذا البيان ما كان يجب أن يصدر وما كان على الولايات المتحدة الانضمام إليه. ."

* * *

i24news: خاص/بقلم سفير روسيا في إسرائيل: "الحقيقة في صفّنا"

لا جدوى من نوايا عزل روسيا على خلفية تعميق حوارنا السري مع العديد من الدول غير الغربية واهتمامها الصريح بتطوير أشكال مختلفة من التعاون معنا

كشفت الأزمة الأوكرانية عن الاتجاهات العميقة الجذور في الجغرافيا السياسية وكذلك في التطلعات الدولية للدول الغربية، والتي لم تكن يوما بهذا الوضوح. يمكننا أن نقول على وجه اليقين أنه لم يؤثر فقط على بنية

الأمن في أوروبا، بل كان أيضًا بمثابة حافز لتغيير نظام العلاقات الدولية بأكمله. هذا بخلاف حقيقة أنها كشفت النوايا والسياسات الحقيقية للدول الغربية تجاه روسيا.

اليوم، ليس هناك شك في أن القوة العالمية هي بالضبط ما لديهم على المحك في لعبتهم المدمرة الحالية. الهدف الحقيقي من "الحملة الصليبية" الحالية ضد بلدنا ليس الشعار المعلن بغية "مساعدة الأوكرانيين" ولكن لإلحاق أكبر قدر من الضرر بروسيا باعتبارها واحدة من الضامنين لعالم ينزع نحو تعددية الأقطاب. بدون تقصي الأسباب الحقيقية وراء نشأة الأزمة الحالية، سيظل الجمهور رهينة للرواية الكاذبة التي تقول إنها بدأت فقط في 24 فبراير 2022، وذلك فقط بسبب "العدوان غير المبرر ضد أوكرانيا."

أولئك الذين يبذلون جهدًا للنظر في الموقف دون التحيز المستحث، سيدركون أن العملية العسكرية الروسية الخاصة في أوكرانيا، والتي اضطرت إلى البدء بما يتفق تمامًا مع المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، هي نتيجة وليس السبب الجذري لأزمة طويلة الأمد. لقد كانت تختمر منذ سنوات - بشكل عام للغاية، منذ شباط/فبراير 2014، عندما دبرت الدول الغربية وموّلت الانقلاب غير الدستوري المهلك في أوكرانيا.

في ذلك الوقت، لم تشعر تلك الدول بالارتباك أقله بسبب الانتهاك الصارخ لجميع الإجراءات التشريعية التي كانت متبعة وفاعلة في تلك اللحظة في أوكرانيا. لقد سارعوا إلى الاعتراف بزمرة من القوميين الراديكاليين والنازيين الجدد الذين ادعوا السلطة لأنفسهم بعد انقلاب الميدان، باعتبارهم القيادة الشرعية الوحيدة للبلاد. وبتشجيع من هذا الدعم، أصدر القائم بأعمال الرئيس الذي نصب نفسه، مرسوما لبدء ما يسمى بعملية مكافحة الإرهاب في أبريل 2014، والتي أطلقت في الواقع حربا أهلية كاملة على شعب دونباس، الذي رفض التصالح مع إساءة استخدام السلطة هذه.

وقد أدى ذلك إلى سلسلة ضخمة من الانتهاكات للحقوق الأساسية لسكان شرق البلاد، بما في ذلك أثمن شيء - الحق في الحياة. تقوم التشكيلات المسلحة في أوكرانيا بقصف دونباس لسنوات. تم فرض حصار اجتماعي واقتصادي لا إنساني على سكانها، ما وضع المنطقة في صراع على البقاء. وانطلاقا من الاعتبارات البعيدة المدى، فضل الغرب أن يغض الطرف عن ذلك. معايير عالية للديمقراطية والأخلاق وسيادة القانون أم معايير مزدوجة؟ يمكننا أن نشاهد اليوم العواقب المأساوية.

كان كل شيء مدروسا بحنكة من خلال التوسع المستمر لحلف الناتو شرقا والجهود المستمرة للحصول على موطئ قدم عسكري في الأراضي الأوكرانية. تجدر الإشارة إلى عدد المرات التي قالت فيها روسيا علنا على مر السنين على جميع المستويات إن مثل هذه الأعمال غير مقبولة لأمنها القومي.

ومع ذلك، وعلى مدار أكثر من ثماني سنوات، وبمشاركة مباشرة من مستشاري الناتو، تم عسكرة أوكرانيا. تم إنشاء قواعد عسكرية ومختبرات حيوية على أراضيها، وتم رعاية أتباع أيديولوجية النازيين الجدد الحديثة ليصبحوا أداة لتنفيذ أكثر الأوامر اللاإنسانية وكذلك لتغذية الخوف من روسيا (روسوفوبيا).

ناهيك عن التزوير المستمر لتاريخنا المشترك، تاريخ الحرب العالمية الثانية، تمجيد المتعاونين النازيين وبالتالي تضليل جيل الشباب. علاوة على ذلك، فإن اتفاقيات مينسك المألوفة، والتي كما نعلم من الكشف السخيف الأخير للقادة السابقين لألمانيا وفرنسا وأوكرانيا والمملكة المتحدة، كانت مطلوبة فقط لشراء الوقت، وضخ أوكرانيا بالأسلحة الأجنبية والمرتزقة، وتدريبها على الأعمال العدائية. بعبارة أخرى - إنشاء معقل مناهض لروسيا على حدودنا.

في أقل من عقد من الزمان، أصبحت أراضي أوكرانيا ساحة تدريب للتدريبات العسكرية والمناورات الغربية - وبالتالي، قبل بدء العملية العسكرية الخاصة، تمركز حوالي 10000 عسكري من دول الناتو في منشآت عسكرية وبحرية. قواعد في أوكرانيا، من بينها 4000 من الولايات المتحدة Divide et impera (فرق تسد) في نسخة حديثة: الوقت يمر، لكن الأنجلو ساكسون يستمرون في استخدام الأساليب الاستعمارية القديمة.

في ديسمبر 2021، عندما احتدم الوضع، كما اتضح، وقف الغرب متّحدا أمام الجمهور مرة أخرى، دون أي محاولات حقيقية لإيجاد حل دبلوماسي، يأخذ في الاعتبار مخاوف روسيا الأمنية. استمر في إغراق بلدنا المجاور بالأسلحة مع إثارة الوضع، وإلقاء اللوم على روسيا في كل شيء حرفيا وإعداد الرأي العام وفقا لذلك. في حين أن الجيش الأوكراني، كما تم الكشف عنه من الوثائق التي اكتشفتها القوات المسلحة الروسية، خطط لبدء عملية عسكرية في دونباس في مارس 2022. وغني عن القول ما ستكون عليه العواقب، إذا حدث ذلك.

إن التلميحات الإعلامية واسعة النطاق اليوم والحكايات البعيدة والاتهامات الصارخة ضد الجيش الروسي بالقصف المتعمد للمواطنين المسالمين ليست أكثر من واقع مواز أحادي الجانب، من الواضح أنه قد تناسب بشكل جيد مع المواجهة التي تم إعدادها منذ فترة طويلة والحرب الهجينة التي أطلقتها الدول الغربية. هدفهم هو تبرير أفعالهم وإلحاق ما يسمى بـ "الهزيمة الاستراتيجية" لروسيا.

هذا هو السبب في أن المرء لا يسمع شيئا من وسائل الإعلام الخاضعة لسيطرتها حول استخدام المدنيين كـ "دروع بشرية" ، والنشر المتعمد للمدفعية الثقيلة ومواقع إطلاق النار في المواقع المدنية، وإعدام الجنود الروس العزل، وغيرها من الفظائع والانتهاكات الجماعية للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان من قبل الجيش الأوكراني. تفضل الدول الغربية ألا تلاحظ كيف أن الأعمال الإرهابية لنظام كييف تقتل وتجرح المدنيين يوميا تقريبا، بمن فيهم النساء والأطفال، نتيجة لقصف القوافل الإنسانية والمناطق السكنية والمستشفيات والمدارس ورياض الأطفال. هذا لأنهم، في الواقع، شركاء في هذه الجرائم.

وعلاوة على ذلك، ومن ناحية سهلة، ودون النظر إلى مستقبل شعوبهم والآثار الطويلة الأجل، يجري اتخاذ تدابير تمييزية غير مشروعة لم يسبق لها مثيل في الوقت الذي تبذل فيه محاولات لا أساس لها لإخلاء مسؤوليتهم عن الاضطرابات في الاقتصاد العالمي. وبشكل عام، تستمر الدول الغربية، في رغبتها في الحفاظ على مركز مهيمن، في الانتقال من القانون الدولي إلى قانون مخترع تحت مسمى "نظام قائم على القواعد". بمشقة، يحاولون استبعاد روسيا من كل مكان، لإلغاء كل شيء روسي. لا يعرف رهاب روسيا حدودا، على الرغم من انتشاره بشكل رئيسي داخل العالم الأنجلوسكسوني والاتحاد الأوروبي.

لا جدوى من نوايا عزل روسيا على خلفية تعميق حوارنا السري مع العديد من الدول غير الغربية واهتمامها الصريح بتطوير أشكال مختلفة من التعاون معنا. وحتى المحاولات تُبذل للتقليل من دور روسيا الذي لعبته تقليديًا في تسوية قضايا الشرق الأوسط، وهو أمر لا يمكن الدفاع عنه سياسيًا.

في ظل الوضع الدولي الصعب الحالي، تظل إسرائيل شريكًا مهمًا لروسيا في المنطقة. رغم كل الصعاب والضغوط ومحاولات دق إسفين بين بلدينا، نأمل أن تتخذ إسرائيل مقاربة حكيمة ومتوازنة ودبلوماسية لجميع جوانب الأزمة الأوكرانية مع الفهم الواجب للأسباب التي دفعت القيادة الروسية إلى اتخاذ قرار إجراء العملية العسكرية الخاصة وأهدافها وغاياتها. ومن المؤكد أن ذلك سيلبي مبادئ علاقاتنا الثنائية التي بنيناها معا بعناية لبنة لبنة. والأمر الحاسم أنه سيخدم مصالح كلا الشعبين.

بالنسبة لروسيا، فإن ما يحدث اليوم هو مسألة حياة أو موت، ومسألة مستقبلنا التاريخي كأمة. بلدنا لديه إرادة لا تنتهي لدعم الحقيقة التاريخية، والقيم التقليدية القديمة ومصالحها الأمنية الحيوية المشروعة. كأي دولة مستقلة وذات سيادة، لن نسمح بخلق أي تهديدات مباشرة على حدودنا.

هناك فهم سائد في المجتمع الروسي للأسباب القسرية لبدء العملية العسكرية الخاصة. إننا نشعر بقلق بالغ إزاء العواقب الضارة لخطوات الغرب المناهضة لروسيا قبل وأثناء العملية، لانزلاق العالم إلى خط خطير من التصعيد غير المنضبط بين القوى النووية. يُنظر إلى الخطط غير المسؤولة والخطيرة لرعاة نظام كييف لاستخدام الدبابات الألمانية ضد روسيا في بلدنا على أنها انتكاسة للحرب العالمية الثانية مع نتائج غير متوقعة للعالم بأسره.

كما قال فيودور دوستويفسكي - وهو من أعمدة الأدب العالمي الكلاسيكي، المحظور الآن في بعض البلدان – في مقولته الشهيرة "كل شيء يمر، وتبقى الحقيقة فقط"، وكونوا مطمئنين، فالحقيقة في صفنا.

* * *

i24NEWS: نتنياهو:"ما كان على الولايات المتحدة الانضمام الى بيان بالأمم المتحدة ضد إسرائيل"

وكان مجلس الأمن الدولي أصدر بيانا أعرب فيه عن معارضته لقرار شرعنة تسعة بؤر استيطانية

عقد مجلس الأمن الدولي الليلة نقاشا خاصا حول الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية، وألقى السفير الإسرائيلي في الأمم المتحدة جلعاد أردان كلمة هاجم فيها بشدة المجلس وقال:"أنتم تجلسون هنا وفقط تعبرون عن مخاوفكم من الرد الإسرائيلي على أنشطة الفلسطينيين، لكنكم لا تفهمون أن الفلسطينيين ينتهكون جميع الاتفاقيات القائمة والقوانين الدولية "

واستعرض أردان في كلمته صورا لضحايا إسرائيليين في العمليات العدائية وبنهايتها أعلن عن دقيقة صمت. كما قال في كلمته إن "الشباب الفلسطيني يتم تربيتهم على الكراهية، يسممون أجيالا كثيرة ويخلقون دائرة كراهية غير منتهية، ويقولون إن للدولة اليهودية لا يوجد حق بالوجود. حتى يتم التوقف عن غسل عقول الأطفال الفلسطينيين وحثهم على كراهية الإسرائيليين ستتوقف هذه الدائرة ." في حين أصدر ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو بيانا بعد النقاش وقال:"مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة نشرت بيانا أحادي الجانب ينكر حق اليهود بالعيش في وطنهم التاريخي، وتتجاهل العمليات التي ينفذها الفلسطينيون في القدس، وتتجاهل من حقيقة أن السلطة الفلسطينية تدعم الإرهاب وتدفع لعائلات إرهابيين، وتصغر من معاداة السامية التي قادت الى قتل ملايين اليهود. هذا البيان ما كان يجب أن يصدر وما كان على الولايات المتحدة الانضمام إليها ."

وافتتح النقاش اليوم بالتعبير عن المعارضة للقرار الإسرائيلي بشرعنة بؤر استيطانية غير قانونية، ومعارضة خطوات أحادية الجانب، وكان من المفترض أن تصدر إدانة لإسرائيل في أعقاب تشريع 9 بؤر استيطانية والذي أقره الكابينيت الإسرائيلي. التصويت الذي كان من المفترض أن يطرح من جانب دولة الإمارات العربية التي تشغل عضوا مناوبا في مجلس الأمن الدولي، تم إلغاءه بعد الالتزام الإسرائيلي عدم تشريع بؤر استيطانية إضافية خلال الفترة القادمة .

وندد مجلس الأمن الدولي في بيان صادر عن الرئاسة بدعم من جميع أعضائه الـ15 (لايعتبر ملزما)، اليوم الاثنين، بإضفاء الشرعية على تسع بؤر استيطانية إسرائيلية في الضفة الغربية، معتبرا إن المستوطنات "عقبة" أمام السلام، واعتبر أن "استمرار النشاط الاستيطاني الإسرائيلي يعرض (مبدأ) حل الدولتين للخطر ."

* * *

i24news: إسرائيل حذرت بريطانيا من أن إيران تعتزم إيذاء صحفيين في قناة "إيران إنترناشيونال" بلندن

الرئيس التنفيذي لقناة "إيران إنترناشيونال"، دعا الموظفين الإيرانيين المقيمين في بريطانيا إلى عدم الحضور إلى العمل، وفي اليوم التالي، تم إغلاق المكتب بسبب التهديد

نقل مسؤولون أمنيون إسرائيليون تقارير إلى بريطانيا تفيد بأن" إيران تعتزم إيذاء صحفيين من قناة 'إيران إنترناشيونال'" الناطقة باللغة الفارسية والتابعة للمعارضة الإيرانية، والتي تبث من لندن، وتوظف حوالي 300 إيراني، حيث تم إغلاق بث القناة في لندن على الفور ونقلها إلى واشنطن، بحسب ما كشفت عنه القناة الإسرائيلية .(12) وقالت القناة (12) إن الرئيس التنفيذي لقناة "إيران إنترناشيونال"، دعا الموظفين الإيرانيين المقيمين في بريطانيا إلى عدم الحضور إلى العمل، وفي اليوم التالي، تم إغلاق المكتب بسبب التهديد.

ووصف نائب وزير الداخلية البريطاني توم توجندهات التهديدات الإيرانية بأنها "هجوم مباشر على الحريات البريطانية ومحاولة لتقويض السيادة البريطانية". واضاف أن قناة 'إيران إنترناشيونال' لن تبقى صامتة في وجه التهديدات الجبانة من نظام استبدادي، وسنواصل تقديم الدعم الكامل لهم لضمان استمرارها في العمل بأمان من بريطانيا."

وفي السياق قالت إدارة قناة "إيران إنترناشيونال" في بيان، إن "التهديدات تزايدت لدرجة أنه أصبح هناك شعور بأنه لم يعد من الممكن حماية موظفي القناة أو الجمهور المحيط باستوديوهات لندن" وتابع "لنكن واضحين.. هذا ليس مجرد تهديد لمحطتنا التلفزيونية ولكن للجمهور البريطاني بشكل عام". وأكدت القناة، السبت المنصرم، على أنها بصدد نقل مقرها إلى واشنطن "لحماية سلامة صحفييها" بعد أن ورد أن طهران باتت تستهدفها. ويأتي هذا القرار بعد أشهر من تهديدات من الحكومة الإيرانية ووكلائها تستهدف قناة "إيران إنترناشيونال". وفي نوفمبر /تشرين الثاني المنصرم، حذَّرت شرطة العاصمة البريطانية من وجود تهديدات جادة ووشيكة ضد حياة صحافيي القناة، مما أدى منذ ذلك الحين إلى تحصين مقر القناة في غرب لندن، ووضعه تحت حراسة مسلحة من قبل الشرطة البريطانية.

وعرفت هذه القناة منذ فترة طويلة بانتقادها "للنظام" الإيراني، وعملها على كشف القمع الذي يتعرض له الشعب على يد القوات الحكومية، ولا سيما خلال الاحتجاجات المستمرة منذ الـ 16 من سبتمبر/أيلول المنصرم، تاريخ مقتل الشابة، مهسا أميني، على يد الشرطة بزعم خرقها لقواعد اللباس الإسلامي.

* * *

i24news: المغرب يستضيف المنتدى الأفريقي للفضاء الجوي لمناقشة "التنقل المستدام" بحضور إسرائيل

استضافت مدينة الدار البيضاء المغربية الدورة الأولى من المنتدى الإفريقي للفضاء الجوي، الذي يُعدّ أول منصة رئيسية لصنّاع القرار من إفريقيا، في عالم الفضاء الجوي والدفاع والتنقل المستدام.

جمع المنتدى أبرزصناع القراروالأطراف الرئيسية من مختلف القطاعات ذات الصلة بالفضاء الجوي، لمناقشة التحديات التي يواجهها القطاع في إفريقيا وتسليط الضوء عليها

انعقد بمدينة الدار البيضاء في المغرب، الدورة الأولى من المنتدى الإفريقي للفضاء الجوي، الذي يعد أول منصة رئيسية لصناع القرار من إفريقيا، في عالم الفضاء الجوي والدفاع والتنقل المستدام، تحت شعار "التنقل المستدام"، وجمع المنتدى أبرز صناع القرار والأطراف الرئيسية من مختلف القطاعات ذات الصلة بالفضاء الجوي، لمناقشة التحديات التي يواجهها القطاع في إفريقيا وتسليط الضوء عليها، وإعداد القارة لمتطلبات المستقبل، والطائرة الخالية من الكربون للتنقل المستدام، والأمن السيبران، وعسكرة الفضاء، والعديد من الموضوعات الرئيسية التي شغلت المشاركين المعنيين .

نظم المنتدى مجموعة الطيران والصناعات الفضائية المغربية GIMAS والمدير العام والمفوض العام للمنتدى ماريا الفيلالي. ويناقش المنتدى المشاكل العالمية في المنطقة ويتيح فرصة وصول قيّمة إلى صنّاع القرار الرئيسيين من مختلف القطاعات ذات الصلة بالفضاء الجوي. كما يوفر المنتدى فرصة اللقاء، ليوم واحد ودون أي وسيط، بجميع صنّاع القرار الأفارقة والمشترين الرئيسيين المعنيين بالتنقل. وقد أصبحت الدار البيضاء 2023 مدينة مركزية على مفترق الطرق بين أوروبا وإفريقيا، وتعدّ بالفعل الحدث المرجعي لاستشراف الأفكار ومشاركة الخبرات بهدف بناء سوق الفضاء الجوي والفضاء المدني والعسكري الإفريقي في المستقبل. وتناولت حلقات النقاش الأخرى مجموعة متنوعة من المواضيع الحساسة، مثل تسليح الفضاء والمشاكل الإفريقية المتعلقة بسلامة الطيران، بمشاركة السيد هيرفي ديري، الرئيس التنفيذي لشركة "تاليس ألينيا سبيس" الأوروبية، والسيد بوبي خوزا، الرئيس التنفيذي لهيئة الطيران المدني في جنوب إفريقيا.

تجدر الإشارة إلى أن معالي رياض مزور، وزير الصناعة والتجارة في المملكة المغربية، شارك في فعاليات الدورة الأولى من المنتدى الإفريقي للفضاء الجوي، إلى جانب سعادة السفير ناصر كامل، الأمين العام للاتحاد من أجل المتوسط.

وذكَّر وزير الصناعة والتجارة في المغرب رياض مزور الذي حضر إلى جانب وزير النقل محمد عبد الجليل بضرورة "توفير الوسائل لتحقيق طموحاتها من حيث النقل الجوي وتطوير الطيران". أكد وزراء دولة الكونغو جان جاك بويا، ووزير النقل السنغالي دودو كا، بدعم من العديد من الرؤساء التنفيذيين لشركات الخطوط الجوية الأفريقية بما في ذلك الإثيوبية، أن "تجميع مهارات الجميع في خدمة الموارد المدنية هو أحد أهدافنا". الخطوط الجوية ومصر للطيران.

وعاد جان بول بالوميروس، جنرال سابق في القوات الجوية، ووزير الخارجية السابق هوبرت فيدرين، إلى جانب جنرالات وقادة سابقين في الناتو، إلى الدور الأساسي لعسكرة الفضاء من خلال الخبرة ومسألة سيادة الأراضي، في قلب الفضاء في أفريقيا.

من جانبه، أصر رئيس وزراء مالي السابق والرئيس السابق لبعثة ناسا على المريخ، شيخ موديبو ديارا، على أهمية تطوير الفضاء لحماية الحدود وديناميكية موارد السكان المدنيين في إفريقيا. وقد يتردد صدى هذا المنتدى أيضًا على أنه اجتماع لا يُفوت للأسماء الكبيرة في مجال الفضاء، وذلك بفضل وجود رؤساء ونواب رؤساء الشركات متعددة الجنسيات مثل جنرال إلكتريك أو سافران أو تاليس أو بوينج والعديد من مديري المطارات والطيران المدني في البلدان الأفريقية.

أتاح وفد إسرائيلي بقيادة مدير وكالة الفضاء الإسرائيلية، أوري أورون وخبراء في الطيران المدني والأمن السيبراني، إمكانية دمج اتفاقيات أبراهام بشكل مثالي في هذه الأفكار والتعاون المحتمل.

تخلل المنتدى عدد من حلقات النقاش والطاولات المستديرة ضمّت مجموعة من الرؤساء التنفيذيين، أبرزهم السيد عبد الحميد عدو، الرئيس التنفيذي للخطوط الجوية الملكية المغربية، والسيد أكبر الباكر، الرئيس التنفيذي لمجموعة الخطوط الجوية القطرية، والسيدة إيفون ماكولو، الرئيس التنفيذي لشركة الخطوط الجوية الرواندية ورئيسة مجلس محافظي الاتحاد الدولي للنقل الجوي، والسيد مسفين تاسيو، الرئيس التنفيذي للخطوط الجوية الإثيوبية، الذين ناقشوا التوقعات الاقتصادية لقطاع النقل الجوي بعد الأزمة (جلسة: أي نقل جوي بعد الأزمة؟). كما شارك في المنتدى، الرئيس التنفيذي لشركة "سافران" لصناعة محرّكات ومكوّنات الطائرات جان بول ألاري، والرئيسة التنفيذية لشؤون التكنولوجيا في شركة "إيرباص"سابين كلاوك، ونائب الرئيس والمدير العام لتطوير المنتجات في شركة "بوينج"،مايك سينيت، في الجلسة المخصّصة لكبرى الشركات المصنّعة لمناقشة التطورات التكنولوجية المستقبلية وإمكانية تطوير طائرات معدومة الانبعاثات الكربونية (جلسة: متى ستكون هناك طائرات معدومة الانبعاثات الكربونية؟).

* * *

i24news: الإمارات: افتتاح الكنيس اليهودي في مجمع "بيت عائلة إبراهيم" رسميا في أبو ظبي

جاء هذا بمشاركة عدد من الحاخامات وشخصيات عامة عديدة

تم افتتاح الكنيس في "بيت عائلة إبراهيم" في مدينة أبو ظبي في دولة الأمارات رسميا نهاية الأسبوع الماضي، والذي حمل اسم العالم اليهودي موسى بن ميمون "رمبام"، وشارك في حفل الافتتاح عدد من الحاخامات وشخصيات عامة عديدة .

بني الكنيس المميز داخل مجمع أطلقت عليه السلطات الإماراتية "بيت العائلة الإبراهيمية" حيث أقيم جنبا إلى جنب مركزا مسيحيا يضم كنيسة ومركزا إسلاميا يضم مسجدا ومركزا يهوديا يضم كنيسا، هذه المباني الثلاثة إقيمت جنبا إلى جنب حول ساحة مصممة بصورة مميزة وتشمل حدائق وهي سقف لمبنى مركز زوار مشترك .

فكرة اقامة المركز ظهرت في عام 2019 خلال زيارة البابا الى شبة الجزيرة العربية، حيث وقع خلالها البابا على بيان مشترك مع شيخ الأزهر أحمد الطيب يطالب خلاله بالتسامح الديني والحوار لدفع مشاريع مشتركة للأديان الثلاثة، وكان بيت "عائلة إبراهيم" المبادرة الاولى خلال هذا المشروع .

وشارك في حفل الافتتاح الحاخام الرئيسي لفرنسا ونائب رئيس لجنة حاخامات اوروبا الحاخام حاييم كورسيا والحاخام الرئيسي لبريطانيا الحاخام افرايم ميربيس، إضافة الى شخصيات عامة وضيوف من أوروبا والولايات المتحدة .

وقال رئيس المجمع إن "مهندس المبنى الجديد هو السير ديفيد أداجيا ، أحد أعظم المهندسين المعماريين الذين يعيشون في تنزانيا وقد تم استثمار ملايين الدولارات في المجمع. نعتقد أن المكان الديني سيصبح رمزًا لقيم أبوظبي والإمارات الأخرى: وفي هذا أيضًا نعلن أننا دولة يمكن أن تصبح موطنًا لأشخاص من أماكن مختلفة بمعتقدات مختلفة. هذه خطوة أخرى في المبادرات التي تتخذها أبو ظبي لجعل نفسها واحدة من أفضل الأماكن للعيش ."

* * *

i24news: رئيس الشاباك رونين باريحذّر رئيس الوزراء ووزير القضاء من مغبة استمرار الغليان في الشارع الإسرائيلي

رئيس الشاباك أطلع الوزير ليفين على آخر التقييمات، والتي تشي بأن احتمالات العنف تتجه إلى التصعيد في ضوء الأحداث، وطالبه بتهدئة المنطقة

حذّر رئيس الشاباك رونين بار في حديث هاتفي مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير القضاء ياريف ليفين، أجراه قبل عدة أيام من تداعيات استمرار الغليان في الشارع الإسرائيلي على خلفية المعارضة الشديدة للثورة القضائية المقرر اعتمادها من قبل ائتلاف اليمين الذي أفرزته الانتخابات الأخيرة .وأوضح رونين للمسؤولين أنه "يجب القيام بكل ما يلزم لتهدئة الأوضاع"، وفق النشر في .N12 كما أفيد بأن رئيس الشاباك أطلع الوزير ليفين على آخر التقييمات، والتي تشي بأن احتمالات العنف تتجه إلى التصعيد في ضوء الأحداث، وطالبه بتهدئة المنطقة.

ويشهد الشارع الإسرائيلي غليانا غير مسبوق أججته الإصلاحات القضائية المقترحة والتي تهدف على الأقل بنظر المعارضة إلى المس بالجهاز القضائي ورفع يده عن مراقبة الحكومة ولا سيما القوانين التي تسنها والتي قد تعتبر غير دستورية فيما سيعتبر مسا بالديمقراطية. ويشار إلى أن عشرات آلاف المحتجين ضد خطة الإصلاح القضائي خرجوا في ساعات مبكرة من نهار اليوم الإثنين وأغلقوا عدة محاور رئيسية في البلاد، فضلا عن منع نواب منتخبين من الوصول إلى مبنى الكنيست للمشاركة في النقاشات المقرر على إثرها التصويت على التغييرات المقترحة بالقراءة الأولى.

وعقب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو الإثنين على محاولات عرقلة وصول أعضاء الائتلاف إلى مقر عملهم في الكنيست بسبب قوافل المحتجين التي أغلقت الشوارع بالقول: "عندما يمنع المتظاهرون النواب من الحضور والتصويت في الكنيست، ويتسببون بالتعاسة لفتاة مصابة بالتوحد، فإن هذا ليس احتجاجًا شرعيًا. المتظاهرون أنفسهم الذين يتحدثون عن الديمقراطية هم الذين يقضون على الديمقراطية عندما يمنعون ممثلي الجمهور من ممارسة الحق الأساسي في الديمقراطية - التصويت."

* * *

i24news: محافظ بنك إسرائيل يعلن عن رفع الفائدة لتصبح الأعلى منذ عام 2008

هذا الارتفاع هو الثامن على التوالي الذي أعلن عنه محافظ بنك إسرائيل

أعلن محافظ بنك إسرائيل بروفيسور أمير يارون اليوم عن رفع الفائدة المصرفية بنسبة 0.5في المئة وبلغت 4.25في المئة وهي الأعلى

منذ شهر آب/أغسطس 2008. ويهدف رفع الفائدة الى وقف التضخم الذي واصل الارتفاع الشهر الماضي .إضافة لذلك، من الممكن أن رفع الفائدة بحسب القناة "13" يهدف لقيام المحافظ ببعث رسالة بأنه متخوف من التعديلات القضائية الواسعة التي تجري بدون توافق واسع ومفاوضات حولها. فلا يمكن فصل الخطوة التي يقوم بها المحافظ للمرة الثامنة على التوالي من السياق الواسع للمظاهرات وارتفاع الدولار الى الاصلاحات القضائية التي ترفع أسعار البضائع المستوردة الى إسرائيل .

من جانبه هاجم رئيس إدارة قطاع الأعمال دوبي أميتي قرار المحافظ وقال إن "رفع إضافي للفائدة يشكل ضربة قوية لقطاع الأعمال والاقتصاد، وتقوي التزام الحكومة بممارسة ضبط للميزانية، حتى لا يتم تسريع الموجة الثانية للتضخم القادم عن طريق توسيع للميزانية ."

* * *

تايمز أوف إسرائيل: التاريخ سيحكم عليكم": المعارضة تهاجم الحكومة لدفع الإصلاح القضائي قدما لبيد يهاجم التحالف "لتمزيق الوطن" بينما شجب غانتس "اليوم الأسود للديمقراطية"؛ نتنياهو يحتفل بـ"اليوم العظيم"

ندد قادة المعارضة بشدة بالحكومة يوم الثلاثاء بعد أن أقر الائتلاف اليميني المتشدد بزعامة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، في القراءة الأولى من ثلاث قراءات، أول مشروع قانون في الجهود المثيرة للجدل لإصلاح النظام القضائي في إسرائيل. ويهدف التشريع، الذي تم التصويت عليه مع مشروع قانون فني آخر، إلى تعديل "قانون الأساس: السلطة القضائية" من أجل تعزيز سيطرة الحكومة على التعيينات القضائية وإلغاء قدرة المحكمة العليا على مراجعة القوانين الأساسية. ويعود التشريع الآن إلى لجنة الدستور والقانون والقضاء بالكنيست للتحضير للقراءتين الثانية والثالثة المتوقع إجرائهما بنهاية شهر مارس. وسارعت الحكومة لدفع التشريع عبر العملية التشريعية على الرغم من الإدانات الشديدة من المعارضة، الاحتجاجات الجماهيرية العامة، النداء

للحوار من الرئيس إسحاق هرتسوغ، والتحذيرات من خبراء الاقتصاد والمسؤولين الأمنيين والخبراء القانونيين والحلفاء الأجانب.

وعلى الرغم من أنهما أول مشروعين من بين العديد من مشاريع القوانين المخطط لها والتي تشكل الإصلاح القضائي الشامل للحكومة، فإن تصويت يوم الاثنين يمثل نقطة تحول محتملة في الخطاب السياسي حول خطة الحكومة. وقال داعمو الإصلاح في الائتلاف إنهم سيشاركون في "حوار" مع المعارضة بمجرد مرور مشاريع القوانين في القراءة الأولى. وفي غضون ذلك، حذر قادة المعارضة من أن إجراء القراءة الأولى قد يكون بمثابة ناقوس الموت لأي مفاوضات محتملة. وانتقد زعيم المعارضة يائير لبيد التحالف بعد مرور مشروع القانون في قراءته الأولى بعد وقت قصير من منتصف ليل الثلاثاء. وقال لبيد، رئيس حزب "يش عتيد": "أعضاء التحالف – التاريخ سيحكم عليكم الليلة. للضرر الذي لحق بالديمقراطية، وللضرر بالاقتصاد، والأمن، ولتمزيق دولة إسرائيل ولأنكم ببساطة لا تكترثون."

وقبل التصويت، نظم عدد من أعضاء الكنيست المعارضين من حزب "يش عتيد" احتجاجًا في قاعة الكنيست، ولفوا أنفسهم بالأعلام الإسرائيلية مع بدء النقاش. وتم اصطحابهم إلى خارج القاعة. وبعد التصويت، قال زعيم حزب "الوحدة الوطنية" المعارض بيني غانتس أنه "يوم أسود للديمقراطية." وقال غانتس: "صباح الغد نواصل الكفاح."

وقالت رئيسة حزب العمل اليساري الوسطي ميراف ميخائيلي إن المعارضة لا يجب أن تجري مفاوضات مع الحكومة، وعليها بدلاً من ذلك اللجوء إلى الاحتجاجات الجماهيرية لوقف التشريع. ورفضت الحكومة الاستجابة لمطلب المعارضة بوقف العملية التشريعية أثناء المفاوضات. وقال وزير العدل ياريف ليفين يوم الإثنين إن "لا شيء سوف يمنعه" من المضي قدما في الإصلاح وأنه يهدف إلى سن القوانين في غضون ستة أسابيع. وقالت ميخائيلي إن "سلوك التحالف يثبت بلا شك أنه لا رغبة لديه في الحوار. أنا أدعو لبيد وغانتس مرة أخرى لإبلاغ الرئيس أنه على الرغم من النوايا الحسنة، لن نجري أي محادثات مع هذه المجموعة المفترسة." وأضافت: "هدفهم المعلن هو سحق الديمقراطية، بينما ينصبوا لنا الأفخاخ بصورة +حوار+. لقد حان الوقت للتوقف عن الوقوع في أفخاخهم والانضمام إلى النضال الحازم لمئات الآلاف من المواطنين الإسرائيليين الذين يخرجون إلى الشوارع أسبوعًا بعد أسبوع لوقف الانقلاب بأجسادهم. إنها الطريقة الوحيدة للفوز."

وقال منظمو حركة الاحتجاج في بيان "نحن في أظلم ساعة منذ قيام الدولة." وقال منظمو الاحتجاج إن "الكنيست الإسرائيلي يحاول الدوس على قيم إعلان الاستقلال. إننا نتهم نتنياهو والجبناء من حوله بمحاولة تعمد تدمير" البلاد وديمقراطيتها.

واحتفلت الحكومة بمرور مشروع القانون مع تصويت 63 لصالحه و47 ضده، مع عدم امتناع أي مشرع عن التصويت. وقاطع بعض المشرعين، بمن فيهم أعضاء حزب "يسرائيل بيتنو" المعارض، التصويت احتجاجا. وأشاد نتنياهو بالتصويت ووصفه بأنه "ليلة عظيمة ويوم عظيم." وأشاد ليفين،من المهندسين الرئيسيين للإصلاح، بالتصويت باعتباره خطوة نحو "إعادة الديمقراطية" من خلال توسيع التمثيل في القضاء.وقال رئيس الكنيست أمير أوحانا، عضو حزب الليكود بزعامة نتنياهو، إن الكنيست سيكون "أكثر ديمقراطية بعد هذا التصويت."

ونشر وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، رئيس حزب "الصهيونية الدينية" اليميني المتطرف، صورة لأعضاء حزبه حاملين ملصقات من حملته الانتخابية كتب عليها "القانون والعدالة."ما تصوت له هو ما تحصل عليه!" كتب سموتريتش على تويتر. وقال وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، زعيم حزب "عوتسما يهوديت" اليميني المتطرف: "الأغلبية سعيدة."

وتسعى مشاريع القوانين، التي تم تقديمها برعاية لجنة الدستور والقانون والعدالة، إلى تحويل عملية اختيار القضاة ونقل التعيينات القضائية بشكل فعال إلى سيطرة الحكومة بالكامل. كما أنها ستمنع المحكمة العليا من ممارسة الرقابة على قوانين الأساس شبه الدستورية في إسرائيل. ويهدف التشريع أيضًا إلى منع تدقيق المحكمة العليا في مشروع قانون تعديل قانون الأساس الذي ينشئ هذه الآلية، والذي تم تقديمه يوم الثلاثاء. وتعيد مشاريع القوانين الصادرة يوم الإثنين توزيع السلطة في لجنة اختيار القضاة، بشكل ينهي التوازن الحالي الذي يتطلب اتفاقًا بين الممثلين السياسيين والمهنيين، ويخلق بدلاً من ذلك أغلبية للسياسيين من الائتلاف والحكومة تمكنهم المصادقة على جميع التعيينات.

بإزالة ممثلين اثنين من نقابة المحامين في إسرائيل، يقسم التشريع مقاعد اللجنة التسعة بالتساوي بين السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية، لكنه يمنح الائتلاف السيطرة على خمسة أصوات من تسعة، ويتطلب خمسة أصوات فقط للتعيين.

وسيواصل وزير العدل رئاسة اللجنة وينضم إليه وزيرين من اختيار الكنيست. كما سيكون للتحالف نائبان في اللجنة: رئيس لجنة الدستور وعضو كنيست في الائتلاف. وسيكون هناك عضو كنيست واحد من المعارضة.

وسبق التصويت أكثر من ست ساعات من الجدل المحتدم حيث أصر أعضاء الكنيست في التحالف على أن التشريع سيعزز الديمقراطية الإسرائيلية، في حين حذرت المعارضة من أن الحكومة تدمر أسسها. كما جاءت التصويتات بعد أن تجمع عشرات الآلاف من المتظاهرين خارج الكنيست يلوحون بالأعلام الإسرائيلية ويهتفون "ديمقراطية" بينما طالبوا الحكومة بوقف مساعيها لإحداث تغيير جذري في القضاء.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: الكنيست يصادق بقراءة أولى على مشروع قانون يمنح الائتلاف السيطرة على اختيار القضاة

بعد يوم من الاحتجاجات الضخمة والخطابات الحادة، يمثل التصويت خطوة رئيسية نحو منح الحكومة السلطة على اختيار القضاة، ويحد أيضًا من قدرة المحكمة العليا على مراجعة القوانين

بقلم كاري كيلر-لين

أقر الكنيست في وقت مبكر من يوم الثلاثاء، في القراءة الأولى من ثلاث قراءات، أول مشروع قانون في جهود ائتلاف رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو اليميني المتشدد المثيرة للجدل لإصلاح النظام القضائي في إسرائيل. وتم ذلك في بالرغم من انتقادات المعارضة الشديدة وبعد أن تجمع عشرات الآلاف من المتظاهرين المناهضين للإصلاح خارج بوابات البرلمان في القدس. ومر مشروع القانون مع تصويت 63 لصالحه و47 ضده، مع عدم امتناع أي مشرع، على الرغم من مقاطعة بعض المشرعين للتصويت. ويعود التشريع الآن إلى لجنة الدستور والقانون والقضاء بالكنيست للتحضير للقراءتين الثانية والثالثة المتوقع إجرائهما بنهاية شهر مارس.

ويهدف التشريع، الذي تم التصويت عليه مع مشروع قانون فني آخر، إلى تعديل "قانون الأساس: السلطة القضائية" من أجل تعزيز سيطرة الحكومة على التعيينات القضائية وإلغاء قدرة المحكمة العليا على مراجعة القوانين الأساسية. وتسعى مشاريع القوانين، التي تم تقديمها برعاية لجنة الدستور والقانون والعدالة، إلى تحويل عملية اختيار القضاة ونقل التعيينات القضائية بشكل فعال إلى سيطرة الحكومة بالكامل. كما أنها ستمنع المحكمة العليا من ممارسة الرقابة على قوانين الأساس شبه الدستورية في إسرائيل. ويهدف التشريع أيضًا إلى منع تدقيق المحكمة العليا في مشروع قانون تعديل قانون الأساس الذي ينشئ هذه الآلية، والذي تم تقديمه يوم الثلاثاء.

وسبق التصويت أكثر من ست ساعات من الجدل المحتدم حيث أصر أعضاء الكنيست في التحالف على أن التشريع سيعزز الديمقراطية الإسرائيلية، في حين حذرت المعارضة من أن الحكومة تدمر أسس الديمقراطية. وتم إجراء التصويت أخيرًا بعد منتصف الليل بقليل. كما جاءت التصويتات بعد أن تجمع عشرات الآلاف من المتظاهرين خارج الكنيست يلوحون بالأعلام الإسرائيلية ويهتفون "ديمقراطية" بينما طالبوا الحكومة بوقف مساعيها لإحداث تغيير جذري في القضاء.

وأشاد وزير العدل ياريف ليفين، من المهندسين الرئيسيين للإصلاح، بالتصويت باعتباره خطوة نحو "إعادة الديمقراطية" من خلال توسيع التمثيل في القضاء. واحتفل نتنياهو بالتصويت ووصفه بأنه "يوم عظيم."

وانتقد زعيم المعارضة يائير لبيد التحالف، محذرا من أن التشريع سيسبب تداعيات خطيرة. وقال لبيد، رئيس حزب "يش عتيد": "أعضاء التحالف – التاريخ سيحكم عليكم الليلة. للضرر الذي لحق بالديمقراطية، وللضرر بالاقتصاد، والأمن، ولتمزيق دولة إسرائيل ولأنكم ببساطة لا تكترثون." وقال زعيم حزب "الوحدة الوطنية" المعارض بيني غانتس أنه "يوم أسود للديمقراطية." وقال غانتس: "صباح الغد نواصل الكفاح."

وقبل التصويت، نظم عدد من أعضاء الكنيست المعارضين من حزب "يش عتيد" احتجاجًا في قاعة الكنيست، ولفوا أنفسهم بالأعلام الإسرائيلية مع بدء النقاش. وتم اصطحابهم إلى خارج القاعة. بالإضافة إلى المشرعين، قرع عدد من المراقبين في غرفة المشاهدة على فواصل الزجاج بصوت عالٍ حتى تم إبعادهم بالقوة. وعلى الرغم من أنهما أول مشروعين من بين العديد من مشاريع القوانين المخطط لها والتي تشكل الإصلاح القضائي الشامل للحكومة، فإن تصويت يوم الاثنين يمثل نقطة تحول محتملة في الخطاب السياسي حول خطة الحكومة. وقال داعمو الإصلاح في الائتلاف، وخاصة ليفين ورئيس لجنة الدستور والقانون والعدالة سيمحا روتمان، إنهم سيشاركون في "حوار" مع المعارضة بمجرد مرور مشاريع القوانين في القراءة الأولى. وفي غضون ذلك، حذر قادة المعارضة من أن إجراء القراءة الأولى قد يكون بمثابة ناقوس الموت لأي مفاوضات محتملة.

وقال روتمان أمام جلسة الكنيست الكاملة إنه سيكون سعيدًا بالمشاركة في حوار بوساطة الرئيس إسحاق هرتسوغ، بعد التصويت. وفي الأسبوع الماضي، دعا هرتسوغ التحالف إلى وقف التقدم في التشريع لتمكين الحوار، ويواصل قادة المعارضة القول إنهم لن يتعاملوا مع الائتلاف ما لم يوقفوا العملية التشريعية. ولا يزال التحالف مستمر بجهوده. وفي حال قدوم الأطراف إلى طاولة الحوار، فإن الجدول الزمني المعلن للتحالف قد يشكل ضغطًا زمنيًا شديدًا على أي جهد تفاوضي.

وبعد مشاريع القوانين الحالية والخطة متعددة النقاط التي وصفها ليفين سابقًا بأنها المرحلة الأولى – والتي تتضمن الحد بشكل جذري من قدرة المحكمة العليا على إلغاء القوانين، وتمكين أغلبية بسيطة في الكنيست من إعادة تشريعها – لم يكشف الائتلاف بعد عن التغييرات القضائية الإضافية التي يخطط لها.

وفي تصريحات قبل التصويت، قال ليفين إن التغيير في لجنة الاختيار القضائية من شأنه أن "يتيح التعددية"، ويختار "قضاة من جميع أجزاء الشعب" ويحافظ على استقلال القضاء. وندد بما أسماه "حملات التخويف" ضد التغيير. وقال ليفين: "فشلت الجهود المبذولة لمنع التشريع وستفشل." وأكد ليفين خلال نقاش يوم الإثنين أنه يأمل في إنهاء "المرحلة الأولى بنهاية جلسة [الكنيست]" خلال أقل من ستة أسابيع، "ثم المرحلة الثانية" بعد ذلك.

ومع ذلك، حث زعيمي المعارضة لبيد وغانتس على "الجلوس للحديث" حول برنامجه الكامل للإصلاحات الشاملة، قائلاً: "أعتقد أنه يمكننا التوصل إلى تفاهمات." وشبّه رفض المعارضة للحوار برفض جامعة الدول العربية لإسرائيل، مشيرا إلى "لا، لا، لا" في قرار الخرطوم عام 1967. وقال ليفين: "نجتاز القراءة الأولى الليلة. لدينا القوة السياسية لاجتياز القراءة الثانية والثالثة... لكنني لن أتوقف أبدًا عن بذل كل جهد للتوصل إلى تفاهمات." وفي الوقت نفسه، قال: "أعد جميع مواطني إسرائيل بأن لا شيء يمنعني من القيام بالشيء الصحيح – [إقامة] إصلاح عميق وضروري للنظام القضائي الإسرائيلي – دون تأخير."

* * *

تايمز أوف إسرائيل: الجيش: الرجل الذي تم اعتقاله بعد عبوره الحدود من سوريا متورط في جمع معلومات استخبارية لحزب الله

بقلم إيمانويل فابيان

أعلن الجيش الإسرائيلي يوم الإثنين أن المشتبه به الذي احتجزته القوات بعد عبوره الحدود من سوريا إلى مرتفعات الجولان الشهر الماضي، شارك في جهود منظمة "حزب الله" اللبنانية لجمع معلومات استخبارية عن إسرائيل لشن هجمات مستقبلية. وكان غيث عبد الله، بحسب الجيش الإسرائيلي، جزءا مما يسمى بـ"ملف الجولان"، وتم اعتقاله مع شخص آخر، الذي لم يكن كما يبدو متورطا في جهود حزب الله.

بحسب الجيش، فإن جنودا من وحدة النخبة "إيغوز" اعتقلوا عبد الله والرجل الآخر على الجانب الشرقي من السياج الحدودي – المبني على الأراضي الإسرائيلية – بالقرب من قرية الأصبح السورية في 27 يناير، عقب

"جهود استخبارية كبيرة." وقال الجيش في بيان أنه "أثناء التحقيق، قدم غيث معلومات عن نشطاء إرهابيين إضافيين يروجون لأنشطة إرهابية في منطقة الحدود."وأن عبد الله كان قائد خلية متورطة في التخطيط لهجمات ضد إسرائيل. وقام الجيش بتسمية عنصر آخر في خليته، وقائد خلية آخر، ورجل سوري متورط في تجنيد أعضاء جدد. وأضاف أن "الجيش الإسرائيلي لن يتسامح مع أي نشاط إرهابي من جنوب سوريا، وسيحافظ على سيادة دولة إسرائيل." ويتضمن مخطط حزب الله – المعروف داخل المنظمة باسم "ملف الجولان" – في الأساس جمع معلومات استخبارية وتجنيد نشطاء، لكنه يضم أيضا أسلحة، مثل المتفجرات، أسلحة خفيفة، أسلحة رشاشة، وصواريخ مضادة للدبابات، وفقا للجيش. في حين أن الجيش الإسرائيلي لا يعلق على ضرباته المحددة في سوريا، فقد أقر بشن مئات الغارات ضد الجماعات المدعومة من إيران التي تحاول وضع موطئ قدم لها في البلاد، على مدى العقد الماضي. واستهدفت العديد من الضربات "ملف الجولان" وجهود إيرانية أخرى لترسيخ وجودها على حدود إسرائيل مع سوريا. ويقول الجيش الإسرائيلي أنه يهاجم أيضا شحنات أسلحة يعتقد أنها متجهة إلى تلك الجماعات، وعلى رأسها حزب الله. بالإضافة إلى ذلك، استهدفت الغارات الجوية المنسوبة إلى إسرائيل أنظمة الدفاع الجوي السورية بشكل متكرر.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: مستشار قانوني في الكنيست: الإصلاح يترك المساواة وحرية التعبير بدون حماية

بقلم جيريمي شارون

قال المستشار القانوني للجنة الدستور والقانون والعدل في الكنيست، المحامي غور بلاي، إن حرية التعبير وحقوق مدنية أساسية أخرى ستصبح غير محمية إذا تم تمرير التشريع الحكومي الذي يحد من المراجعة القضائية ليصبح قانونا في صيغته الحالية. وجاءت تصريحاته وسط نقاش بين بلاي ورئيس اللجنة عضو الكنيست سيمحا روتمان، أحد مهندسي مشروع القانون، حول بند في التشريع ينص على أن محكمة العدل العليا ستكون مخولة فقط لإلغاء قوانين الكنيست إذا كان القانون قيد البحث ينتهك "بشكل واضح" أمرا "محصنا" في قانون أساس. وأشار بلاي إلى أن العديد من الحقوق المدنية الأساسية، مثل الحق في المساواة وحرية التعبير وغيرها، لم يتم تحديدها في أي من قوانين الأساس شبه الدستورية لإسرائيل، ولكنها أصبحت حقائق متأصلة في المشهد القانوني في إسرائيل بسبب أحكام المحكمة العليا، وأشار إلى أن المحكمة تستمد هذه الحقوق تفسيريا من قوانين الأساس تلك، وفي المقام الأول "قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته."وقال بلاي صباح الإثنين خلال جلسة هي الأحدث ضمن سلسلة من الجلسات المحتدمة التي شهدتها اللجنة: "في

القانون الدستوري الإسرائيلي يسود النموذج الوسطي لـ[رئيس المحكمة العليا الأسبق أهارون] باراك، والذي بموجبه توجد سلسلة من الحقوق بما في ذلك المساواة وحرية التعبير، والتي استمدتها محكمة العدل العليا من قانون الأساس: كرامة الإنسان وحريته والتي تتمتع بحماية جزئية بسبب ارتباطها الوثيق بالكرامة الإنسانية."وأضاف أنه إذا لم تحتفظ المحكمة بالقدرة على إلغاء التشريعات التي تتعارض مع هذه الحقوق "فهذا يعني أنه لن تكون هناك حماية دستورية للحقوق الأساسية مثل حرية التعبير."

تصريحات بلاي جاءت قبل ساعات من تصويت مقرر في الهيئة العامة للكنيست في قراءة أولى على الجزء الأول من خطة الإصلاح الشاملة للجهاز القضائي والقانوني، الذي من شأنه أن يمنح للحكومة سيطرة كاملة على لجنة اختيار القضاة والسلطة على تعيين قضاة في كل المحاكم الإسرائيلية، من ضمنها المحكمة العليا. (ينبغي تمرير التشريع في ثلاث قراءات في الكنيست ليصبح قانونا).

رد روتمان بالتأكيد على أنه إذا كانت المحكمة العليا قادرة على إلغاء التشريع على أساس الحجة القائلة بأن الكنيست، عند إنشاء الدولة، حد من صلاحياته التشريعية من خلال قوانين الأساس، فيجب أن تكون قادرة فقط على القيام بذلك حصرا، كما هو مكتوب صراحة في تلك القوانين. وقال روتمان: "يجب أن يكون هذا القيد واضحا... لا يوجد مبرر للمراجعة القضائية على شيء غير موجود في قوانين الأساس. لا ينبغي السماح بوضع تضع فيه المحكمة العليا قوانين أساس لنفسها، أو تُدرج في قوانين الأساس أشياء تم حذفها منها لإلغاء القوانين."

عندما سأل بلاي روتمان عما إذا كان يعتقد أن الحقوق المدنية الأساسية مثل المساواة وحرية التعبير ستتم حمايتها بعد تمرير تشريعه، ادعى عضو الكنيست أن هذه الحقوق ستتمتع بمثل هذه الحماية بسبب الاتفاقات المجتمعية الأساسية بشأن مثل هذه القضايا. وقال روتمان: "لا أعتقد أن التشريع يستبعد إمكانية أن تتمكن المحكمة العليا من مراجعة قضية انتهاك حرية التعبير." وأضاف: "هناك حالات نتفق عليها جميعا على أنها انتهاكات لكرامة الإنسان، على سبيل المثال إذا أرغمت الناس على السير في الشارع بضمادة على أفواههم حتى لا يتمكنوا من الكلام. بصرف النظر عن انتهاك حرية التعبير، هناك انتهاك لكرامة الإنسان."

وفقا للباحث الدستوري الدكتور آدم شينعار من جامعة "رايخمان" فإن حقوق الإنسان والحقوق المدنية الأساسية الأخرى غير المدرجة في قوانين الأساس تشمل الحق في الإجراءات القانونية الواجبة، وحرية تكوين الجمعيات، والحق في الحرية الدينية. وشهدت جلسة اللجنة صباح الإثنين مرة أخرى أجواء محتدمة وغاضبة، حيث تبادل أعضاء الكنيست الصراخ والاتهامات والشتائم التي أصبحت سمة تميز جلسات

اللجنة. وتم طرد العديد من أعضاء الكنيست المعارضين من القاعة خلال الجلسة، بما في ذلك عضو الكنيست عن حزب "الجبهة" عوفر كسيف الذي وصف عضو الكنيست عن حزب "الليكود" أريئل كالنر بأنه "إرهابي"، بعد أن وصف كالنر كسيف بأنه "معاد للسامية."

في كلماتهم الافتتاحية، شجب أعضاء الكنيست المعارضون مرة أخرى إدارة روتمان للجنة والتشريع نفسه باعتباره معاديا للديمقراطية، في حين رد روتمان بادعاءاته ضد محكمة العدل العليا لما قال إنه استيلاء غير ديمقراطي على السلطة لإلغاء تشريعات الكنيست. وتمت مقاطعة روتمان بشكل شبه مستمر من قبل أعضاء الكنيست المعارضين كلما حاول التحدث وهو ما أثار غضبه بشكل متزايد. في النهاية خرج من الغرفة بعد أن أعلن أنه نظرا لحرمانه من القدرة على التعبير عن نفسه بشكل صحيح، فإنه سيصدر بيانا مكتوبا بعد الجلسة.

وتفاقمت الأحداث في اللجنة عندما وصلت النائبة المثيرة للجدل عن حزب الليكود طالي غوتليف إلى اللجنة بعد أن قام متظاهرون مناهضون للحكومة بمحاصرة منزلها وأدانت بشدة المتظاهرين، ودعت جهاز الأمن العام "الشاباك" إلى البدء في جمع المعلومات عن النشطاء. وصرخت غوتليف: "هؤلاء حيوانات! حيوانات مفترسة. هذه ذروة الأناركية." وقالت: "لا يمكنكم الحضور إلى منزل شخص وأن تقولوا لي إنه لا يمكنني مغادرة المنزل. لا يمكنكم المس بالحق بالخصوصية باسم الاحتجاج."

لكن عضو الكنيست عن حزب "يش عتيد" أورنا باربيفاي أشارت إلى أن غوتليف استخدمت لغة خطاب عدائية فيما يتعلق بالإصلاحات القضائية، بما في ذلك اتهام رئيسة المحكمة العليا إستر حايوت بالمسؤولية عن الهجمات الفلسطينية، ودعت عضو الكنيست عن حزب الليكود إلى التراجع عن تصريحاتها. وقالت باربيفاي موجهة كلامها لغوتليف "إذا أردت القضاء على العنف فيجب أن يكون ذلك من جميع الجهات. ينبغي عليك التراجع عن اتهاماتك ضد حايوت بشأن الإرهاب التي بدأت التحريض. عندما نتحدث عن وقف التحريض، تحدثي إلى نفسك أولا."

سيتطلب التشريع قيد المناقشة بشكل جذري من جميع قضاة المحكمة العليا الخمسة عشر أن يحكموا بالإجماع من أجل إلغاء تشريع، كما يسمح للكنيست بإصدار قوانين تتمتع بحصانة استباقية ضد أي مراجعة قضائية أيا كانت. وكان بلاي قد قال في السابق إن الوضع "غير مسبوق" في العالم الديمقراطي.

* * *

معهد أبحاث الأمن القومي: الانقلاب القانوني والمعارضة الشعبية له: إلى أي مدى ستتضرر الحصانة الاجتماعية والأمن القومي؟

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الاسرائيلية

تعيش "إسرائيل" الآن في خضم أزمة سياسية اجتماعية حادة ومتعددة الأبعاد، سببها صدام بين مجموعات وتصورات أو مفاهيم متعارضة حول قضايا مختلفة، والتي تختصر في السؤال الأساسي المتعلق بهوية وطبيعة الدولة باعتبارها "يهودية وديمقراطية" والعلاقة بين عنصري الهوية. على مدى سنوات، نجح المجتمع والسياسة في "إسرائيل" – إلى حد ما – في المناورة بين التفسيرات المستقطبة لهذا المفهوم الغامض والإشكالي، والتصرف بصعوبة في واقع مليء بالتحديات من الانقسامات الاجتماعية والتناقضات السياسية الحادة.

انتهت الجولة الأخيرة من الانتخابات من بين الخمس جولات في السنوات الثلاث الماضية بفوز كتلة اليمين وتشكيل ائتلاف يميني واضح تدعمه أحزاب المتدينين الحريديم من جهة واليمين الصهيوني المتطرف من جهة أخرى، هذه النتيجة لها معان وتداعيات في قائمة من المواضيع المتفجرة، وهذا أيضًا في ضوء تركيبة الحكومة، التي تضم وزراء في مناصب رئيسية بأجندة متطرفة وقدرة مساومة كبيرة وملحوظة على استقرارها وبقائها، أدى هذا الوضع في حد ذاته إلى زيادة حدة الانقسامات السياسية المألوفة، وضمن ذلك خلق أيضا شعور بالخوف والتهديد لدى مجموعات كبيرة في "الجمهور الإسرائيلي."

في هذا السياق المعقد، يجب فهم قوة وصدى مبادرة الحكومة لتغييرات بعيدة المدى في النظام القانوني ومكانته، وهذا ما يقدمه أو يعرضه المبادرون إليها، كما ينظر إليها من قبل معارضيها على أنها خطوة حاسمة سيكون لها ما بعدها وقد تُحدث ثورة في نظام التوازن المعروف والمؤسسي بين السلطات الحكومية الثلاث، وذلك من خلال منح السلطة الحكومية غير المنضبطة للسلطات التنفيذية والتشريعية على حساب تقليص استقلاليتها وصلاحيات سلطة القضاء والنظام القانوني ككل. وسيؤدي تنفيذ المبادرة برمتها إلى تغيير عميق في نظام الحكم في "إسرائيل"، وسيغير بشكل جذري طبيعة المؤسسات الديمقراطية فيها، كما أن الإضرار بالجوهر الديمقراطي في "إسرائيل" قد يقوض الأمن القومي، داخليًا وخارجيًا، إضافة إلى ذلك فإن العجلة والضغط الذي يتسم به تقديم المبادرة الحكومية والدوافع التي ينسبها إليها معارضوها بأنها يفترض أن تخدم رئيس الوزراء في معركته القانونية، تثير علامات استفهام واحتجاجات كبيرة ومستمرة ومعارضة عاطفية قوية لدى أجزاء كبيرة من "الجمهور الإسرائيلي."

وهكذا، وفقًا لاستطلاعات الرأي التي أجريت مؤخرًا على القناة 12 في 10 و 17 فبراير، قال 62 في المائة و 66 في المائة على التوالي من المستطلعين إنهم يؤيدون وقف الخطوة، أو يجب تأجيل تنفيذها للسماح بمناقشة عامة لمحتواها، فقط 24 في المئة و21 في المئة على التوالي من المستطلعين يعتقدون أن العملية أو الخطوة يجب أن تستمر كما هو مخطط لها، حتى بين أولئك الذين صوتوا في الانتخابات الأخيرة لصالح أحزاب الائتلاف يؤيد الكثيرون وقف هذه الخطوة. وليس من الواضح ماذا ستكون نهاية هذه الخطوة، يمكن الافتراض أنه سيتم توجيهها في النهاية إلى أي نوع من التسوية، ربما على أساس مبادرة الرئيس هرتسوغ (في 12 فبراير)، ومع ذلك، يوجد بالفعل في هذه المرحلة مجال لمناقشة خصائص الأزمة الحالية التي حددها الرئيس بأنها تضع "إسرائيل" على شفا الانهيار الدستوري والاجتماعي، في هذا السياق، من المهم فهم العواقب المحتملة لتحرك الحكومة وطريقة تنفيذ الخطوة على حصانة الدولة وأمنها القومي.

تقوم "الحصانة الوطنية" لـ"إسرائيل" على ثلاثة أسس رئيسية: وهي التضامن الاجتماعي، وثقة الجمهور في مؤسسات الدولة، والحكم الفعال، بافتراض أن قوة "إسرائيل" الصلبة – العسكرية والتكنولوجية والاقتصادية – و الناعمة الدبلوماسية (بما في ذلك علاقاتها مع الجاليات اليهودية في العالم) والتعليمية والعلمية – صالحة في مواجهة الوضع الحالي والظروف والتهديدات الجيوسياسية المتوقعة.**لذلك، من الضروري دراسة كل من طبيعة التغييرات التي اقترحتها الحكومة بدقة، وكذلك عمق الأزمة الاجتماعية السياسية الحالية وعواقبها على مكونات "القوة الإسرائيلية"، يتعلق الأمر بالقوة نفسها وكيف يُنظر إليها في الخارج، بما في ذلك في أعين أعداء "إسرائيل"، كل هذا، مع الأخذ في الاعتبار أنه في السنوات الأخيرة كان هناك بالفعل اتجاه ينذر بالخطر من التراجع في المكونات الثلاثة للصمود:**

•**التضامن الاجتماعي** :في السنوات الأخيرة، حدث تقلص في العلاقة التي توحد بين المجموعات المختلفة في "الطيف الإسرائيلي" المتنوع، إلى جانب زيادة مستوى العداء بينه وكذلك زيادة مستوى العنف بشكل عام في الساحة العامة، بعد أن تراجعت روح "الجماعة الإسرائيلية" على مر السنين وأفسحت المجال أمام القبلية القطاعية لفردانية متميزة، ينعكس هذا الاتجاه بوضوح في "مؤشر الديمقراطية الإسرائيلي" الصادر عن "المعهد الإسرائيلي" للديمقراطية (2022). حيث تشير نتائجه إلى تقييم معتدل إلى حد ما (5 من 10) فيما يتعلق بإدراك الجمهور لمستوى "التضامن الإسرائيلي" في العقد الماضي، وانخفاض في الإحساس بالتضامن في السنوات الثلاث الماضية من 5.5 إلى 4.7 (من 10) بين اليهود ومن 4.8 إلى 3.8 بين العرب، وفي استطلاع مؤشر الأمن القومي الذي أجراه معهد دراسات الأمن القومي – INSS – في نهاية أكتوبر 2022، وجد أن 61٪ من "الجمهور الإسرائيلي" يوافق على الادعاء بأنه كان هناك ضعف في الشعور بالتضامن، مقابل 20 في المائة

يعتقدون عكس ذلك، ويجب اعتبار هذه المعطيات نتيجة للأزمة الحالية، التي تنعكس بشكل سلبي خطير على الخطاب في "المجتمع الإسرائيلي" وتزيد من حدة الانقسامات داخله.

•**ثقة الجمهور** بين مختلف قطاعاته وبين الأحزاب السياسية وتجاه المؤسسات الحكومية آخذة في التراجع، وهذا الاتجاه صحيح بشكل خاص فيما يتعلق بالنظام القضائي، حيث تراجعت الثقة فيه بشكل كبير وفقًا لاستطلاعات INSS في السنوات الأخيرة (من 64 في المائة من الجمهور الذي أعرب عن ثقة عالية في 2018 إلى 41 في المائة في عام 2022)، وينطبق الشيء نفسه على "الشرطة الإسرائيلية" (53 في المائة أعربوا عن ثقتهم العالية في 2018 مقابل 30 في المائة في 2022).
وتحصل الحكومات منذ سنوات على مستوى منخفض للغاية من الثقة (حوالي 30 في متوسط ثلاث سنوات)، أما عن مستوى ثقة الجمهور في "الجيش الإسرائيلي" والموساد والشاباك فهي أعلى بكثير، مع اتجاه هبوطي طفيف سُجل في العام الماضي.
يبدو أن أزمة الثقة أصبحت الآن حادة للغاية، حيث تتميز الأزمة الحالية بانعدام الثقة التام في دوافع الطرفين.

الحوكمة أو فرض النظام التي يتم التعبير عنها في فهم الجمهور لمستوى الفعالية أو التأثير الذي يشير إلى قدرات الحكومة في المجالات ذات الأهمية للجمهور، هي أيضًا في تراجع، على سبيل المثال "مفهوم الأمن الشخصي" لدى قطاعات كبيرة من الجمهور آخذ في التقلص، والانتقادات لأجهزة إنفاذ القانون آخذ في الازدياد، ففي استطلاع INSS لعام 2022، تم تسجيل انخفاض حاد في الشعور بالأمن الشخصي، حيث قال 57 في المائة من المشاركين أن شعورهم بالأمن قد انخفض، مقارنة بستة في المائة فقط قالوا إن شعورهم بالأمان قد زاد، ومع ذلك، فإن مسألة الحوكمة وثيقة الصلة بمجالات أخرى، هذه هي الطريقة التي يتم بها تحدي الحوكمة مؤخرًا من قبل النظام السياسي نفسه، بطريقة تثير مخاوف بشأن الأداء الإشكالي للوزارات الحكومية الأساسية، مثل وزارة الجيش، ووزارة الأمن القومي.

ينص الإطار العلمي المتعلق بالحياة الوطنية على أن المؤشرات العالية للتضامن والثقة والحكم تتنبأ بحصانة عالية، فالحصانة الوطنية على مستوى عالٍ تعني إضافة للقدرات على المستوى الوطني للتعامل بنجاح مع الاضطرابات الشديدة، من الطبيعة (مثل الزلازل) أو من الأيدي البشرية (مثل الحروب والهجمات المعادية)، في المجالات الرئيسية التالية: أ- احتواء التراجع الوظيفي الحتمي بسبب هذه الاضطرابات عند حدوثها ، ب- الحفاظ على درجة من الاستمرارية الوظيفية، حتى أثناء الانقطاع، ج- التعافي السريع من الاضطراب أو

الانقطاع والعودة إلى مستوى الأداء الذي كان قبل ذلك، د- الوصول إلى مستوى أعلى من الأداء النظامي، بعد الاضطراب، إلى حد النمو الوطني متعدد الأبعاد.

في السياق "الإسرائيلي"، يمكن أن يتجلى الضرر الذي يلحق بالحصانة الوطنية في أعقاب توقف أو اضطراب واسع النطاق، بدءًا من أزمة سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، أو زلزالًا شديدًا، أو سيناريوهات مختلفة للصراعات الأمنية، الخارجية والداخلية. إن الحصانة الوطنية المهتزة بسبب الأضرار التي لحقت بمكوناتها الأساسية ستقلل من قدرة "إسرائيل" على التعامل بنجاح مع هذه التحديات، واحتوائها، والتعافي منها بسرعة (مقارنة بشدة الحدث) وحتى بالنمو.

الزلزال العام الذي يحدث الآن هو في حد ذاته يشكل ضررا بالحصانة الوطنية، لذلك، يجب على "الحكومة الإسرائيلية" أن تفهم وتستوعب أن التحركات التي تهدف إلى تقويض التضامن الداخلي، وخلق انقسامات عميقة وعداء بين قطاعات من الجمهور، والإضرار بثقة الجمهور بها، والإضرار بالحوكمة، قد تكون مكلفة للغاية. حتى إذا كانت الحكومة مصممة، لأسبابها الخاصة، على المضي قدمًا في التغييرات في النظام القانوني، فيجب عليها أن تفعل ذلك بحذر وبطريقة تسمح بالحوار مع المعسكر المعارض والاستعداد لتقديم تنازلات من كلا الجانبين، هذا من أجل منع التدهور الواضح في الحضانة الاجتماعية وما يترتب على ذلك من مخاطر على الأمن القومي لـ"دولة إسرائيل."

* * *

زورق بحري غير مأهول .. أول تطوير أمني مشترك للكيان والإمارات

كشفت شركة الصناعات الجوية وحوض بناء السفن الإماراتي ADSB (الإثنين) عن زورق غير مأهول (UAV) تم تطويره بالاشتراك مع كيان العدو بهدف تحسين القدرات في مجال الحرب البحرية. ويبلغ حجم الزورق البحري غير المأهول الجديد حوالي 17 مترًا مكعبًا، وهو مصمم للعمل في مجموعة متنوعة من السيناريوهات القتالية والكشف عن الألغام البحرية والغواصات، وقدرات المراقبة، وجمع المعلومات الاستخبارية، وحتى إطلاق نيران مدافع رشاش يتم التحكم فيها عن بعد بدقة على أهداف مختلفة. وعُرضت قدرات الزورق الجديد ضمن معرض NAVDEX الذي افتتح الإثنين في أبو ظبي، وتم تصميم الزورق بواسطة ADSB وتم تركيب أنظمة الكشف والاستشعار التي طورها "الجيش الإسرائيلي" على متنه.ووفق موقع كلكست، في هذه المرحلة، لا تقدم شركة الصناعات الجوية تقديرات فيما يتعلق بالإمكانات التجارية للزورق الجديد، ولكن حسب رئيس قسم البحرية في الشركة، من المتوقع أن تعمل الصناعات الجوية "الإسرائيلية" وحوض بناء

السفن الإماراتي معًا لتسويقه في العديد من الدول ذات التهديدات المتزايدة في المجال البحري والتي تشمل الألغام التي تهدد الموانئ والممرات الملاحية، والأضرار المحتملة من الطائرات بدون طيار والصواريخ الساحلية وغيرها.

وفقًا للرئيس التنفيذي لحوض بناء السفن الإماراتي ديفيد ماسي، فإن الزورق الجديد سيقلل من المخاطر التي يتعرض لها أفراد الطاقم في السفن المأهولة خلال "الأنشطة الأمنية المستمرة"، والأكثر من ذلك، يمكن إنتاج الزورق في أطر زمنية قصيرة وبتكاليف مالية منخفضة.

* * *

"يوم عظيم" مقابل "تدمير الهيكل الثالث:"أبرز الردود على تمرير "قوانين نتنياهو" الانقلابية

صدّق كنيست العدو مساء (الإثنين) في القراءة الأولى على المرحلة الأولى من "انقلاب نتنياهو القضائي"، والتي تشمل تغيير تشكيل لجنة اختيار القضاة، وحرمان المحكمة العليا من صلاحية إبطال قوانين أساس.
وبحسب القناة ال 12 العبرية احتفل الائتلاف بهذا الإنجاز، في حين بعثت المعارضة برسائل عدائية. وغرد رئيس وزراء العدو "بنيامين نتنياهو" فور إقرار القوانين" :ليلة رائعة ويوم كبير." ورد زعيم المعارضة "لابيد" :"أعضاء الائتلاف – التاريخ سيحكم عليكم بسبب الضرر الذي يلحق بالديمقراطية، والضرر الذي يلحق بالاقتصاد، والضرر الذي يلحق بالأمن، وحقيقة أنكم تمزقون شعب إسرائيل ولا تهتمون." واحتفل أعضاء الائتلاف بالموافقة على القوانين، وقال وزير قضاء العدو "ياريف ليفين"، الذي يقود الانقلاب، بعد التصويت: "اليوم اتخذنا خطوة مهمة جدافي عملية إصلاح النظام القضائي، أدعو المعارضة إلى الجلوس والحوار، لا شيء سيردعني عن تمرير الإصلاح."

من ناحية أخرى، أوضحت المعارضة أنها ستواصل النضال من أجل مواصلة إيقاف الانقلاب القضائي، وأن القوانين التي تمت الموافقة عليها تشكل ضربة خطيرة للديمقراطية.وغرد رئيس حزب "همحني هممليخني" "بيني غانتس" :"أمسية سوداء للديمقراطية، صباح الغد سنواصل النضال."!وعارضت رئيسة حزب العمل "ميراف ميخائيلي" المبادرة للتوصل إلى حل وسط من خلال الحوار" :سلوك الائتلاف دليل لا لبس فيه على عدم وجود رغبة في الحوار، هدفهم المعلن هو تجاوز الديمقراطية بينما تحاصرنا في شكل حوار."ودان منظمو الاحتجاج ضد الانقلاب بشدة الموافقة على القوانين" :نحن في أحلك نقطة منذ تأسيس الدولة، يحاول الكنيست الإسرائيلي تجاوز قيم إعلان الاستقلال، نحن نتهم نتنياهو وعصابة الجبناء المحيطين به بمحاولة تدمير

الهيكل الثالث عمداً، ومحاولة إلحاق الضرر بقلب الديمقراطية، صوت 63 عضو كنيست اليوم لصالح تدمير الهيكل، لصالح شرخ رهيب في الشعب ولصالح اغتيال الديمقراطية."

القوانين التي تم تمريرها مساء (الإثنين) في القراءة الأولى، هي المرحلة الأولى في "انقلاب نتنياهو القضائي" لتغيير تشكيل لجنة اختيار القضاة، بطريقة تعطي الأغلبية للائتلاف في اختيار قضاة المحكمة العليا والمحكمة المركزية وقضاة الصلح، القانون الثاني هو تعديل للقانون الأساسي: السلطة القضائية، الذي يحرم المحكمة العليا من القدرة على إبطال القوانين الأساسية.

* * *

هآرتس: بيان الإمارات لا يرفع التهديد عن رأس إسرائيل

بقلم تسيفي برئيل

ترجمة: مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

بيان الامارات بشأن إلغاء جلسة مجلس الأمن اليوم لمناقشة مشروع القرار بشأن المستوطنات لا يرفع "التهديد" عن رأس إسرائيل. حسب الصيغة الاصلية فان مشروع القرار يدعو إسرائيل الى "وقف تماما وبصورة فورية كل نشاطات الاستيطان في المناطق الفلسطينية المحتلة"، وينص على أنه لا توجد لإقامة المستوطنات أي صلاحية قانونية، لكونها تخالف القانون الدولي. أمس اعلنت أبو ظبي بأنها ستحاول التوصل الى "صيغة اخرى يمكن أن تقبل بالإجماع."

هذه الصيغة تدل بالأساس على الشرك الذي وجدت فيه الادارة الامريكية نفسها، حيث من جهة هي تلتزم بمواقفها الرسمية، التي لا تعارض صيغة مشروع القانون، ومن جهة اخرى، هي ما زالت تريد ألا تتسبب بشرخ صريح مع الحكومة الإسرائيلية. خلافا للتراث الطويل للقرارات التي اعتبرت في القدس "مناوئة لإسرائيل" وألقيت في القمامة بفضل فيتو امريكي متوقع، في هذه المرة الولايات المتحدة هي شريكة كاملة في انتقاد إسرائيل وهي تفضل صيغة تمكنها فقط من الامتناع، وليس صيغة تجبرها على فرض الفيتو.

المرة الاخيرة التي امتنعت فيها واشنطن عن استخدام الفيتو على قرار يتعلق بالمستوطنات كانت في كانون الاول 2016 عندما، في خطوة دراماتيكية خرقت شبكة العلاقات مع الادارة الامريكية، قرر الرئيس الامريكي في حينه براك اوباما الامتناع، وسفيرته في الامم المتحدة سمانثا باور اوضحت بأنه "لا يمكن تأييد المستوطنات

وحل الدولتين في نفس الوقت. لم نستخدم الفيتو ضد القرار لأنه يعكس الواقع في المناطق ويتوافق مع السياسة الامريكية". هذه الصيغة كان يمكن أن تكون مناسبة ايضا لمشروع القرار الحالي.

إذا قررت واشنطن الامتناع عن التصويت على مشروع القرار الجديد الذي سيقدم فان تفسير قرارها سيكون بالإمكان العثور عليه في اقوال الانتقاد الشديدة التي اسمعها وزير الخارجية الامريكي، انطوني بلينكن، وفي التغريدة التي نشرها والتي بحسبها في محادثته مع رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو عبر مرة اخرى عن "معارضة الادارة للخطوات احادية الجانب التي تؤدي الى التصعيد"، من جانب إسرائيل. واشنطن تفهم جيدا الصعوبة في أن تتبنى مرة اخرى سياسة "هذا وذاك": انتقاد إسرائيل وفي نفس الوقت اعفاءها من قرار دولي يتساوق مع مواقف الرئيس الامريكي، جو بايدن.

لكن رافعة الضغط العربية على واشنطن لم تعتمد فقط على قرار إسرائيل احادي الجانب لتوسيع البناء في المستوطنات وعلى تداعياته على مستقبل العملية السلمية. الدول العربية، على رأسها الامارات ومصر والاردن، تجري مؤخرا حملة كثيفة للمحادثات مع بايدن ومع شخصيات رفيعة في الادارة الامريكية، التي فيها يتم تمرير رسالة مشتركة واحدة وهي أن إسرائيل تعرض الوضع الراهن للخطر وتهدد بأحداث اندلاعة عنيفة بسبب نشاطاتها العسكرية في المناطق والاستفزازات في الحرم والمس بظروف اعتقال السجناء الأمنيين، بالأساس ما ظهر كأنه عدم سيطرة لنتنياهو على الوزراء المتطرفين في حكومته.

صحيفة "الجديد" الصادرة في لندن نشرت مؤخرا أن مصر خائبة الامل بالأساس من عدم استجابة إسرائيل لجهود وساطتها للتهدئة ومنع اندلاعة عنيفة. الصحيفة نشرت بأنه في اعقاب غياب رد من شخصيات سياسية في إسرائيل فان مصر تفضل العمل عبر القنوات العسكرية الإسرائيلية التي تشاركها في تخوفاتها. قبل نحو عشرة ايام التقى رئيس الاركان هرتسي هليفي مع نظيره المصري اسامة عسكر في البحرين في إطار لقاء لرؤساء الجيوش الذي استهدف فحص التغييرات الاستراتيجية في المنطقة. رئيس الاركان المصري، حسب التقرير، حذر هليفي من "اندلاع حرب في عدة جبهات، إذا لم يسيطر هليفي على الوضع ولم يضغط على حكومته من اجل الكف عن اتخاذ خطوات تصعيدية". حسب مصادر إسرائيلية فان محادثات مشابهة تجري بين شخصيات رفيعة في المخابرات والجيش المصريين وبين نظرائهم الإسرائيليين.

في اليوم الذي التقى فيه هليفي مع عسكر في البحرين وصلت الى مصر بعثة لحماس برئاسة اسماعيل هنية ومشاركة نائبه صالح العاروري وخالد مشعل وخليل الحية، من اجل اجراء لقاء مع رئيس المخابرات المصرية عباس كامل في محاولة لصياغة تفاهمات في حالة اندلاعة عنيفة في الضفة وفي القدس. مصر طلبت من

رؤساء حماس الامتناع عن المبادرة الى التصعيد، التي تعني إطلاق الصواريخ على إسرائيل والاكتفاء بالرد فقط في حالة هجوم مباشر على قطاع غزة. رؤساء حماس اوضحوا لمصر بأن الاستجابة لهذا الطلب تعني "فصل الجبهات" والفصل بين ما يحدث في الضفة والقدس وبين ما يحدث في غزة، لذلك هم لا يستطيعون الموافقة على ذلك.

مصر التي ابلغت إسرائيل عن نتائج اللقاء اجيبت بمقولة "الهدوء سيقابل بالهدوء"، التي لا ترضي حماس. جهات مصرية رفيعة عبرت عن التخوف من أنه ازاء موقف إسرائيل وعلى خلفية تعيين بتسلئيل سموتريتش كوزير مسؤول عن الادارة المدنية، من شأن إسرائيل أن تخرق التفاهمات التي تم التوصل اليها في السابق مع حماس، وبهذا اعاقة قدرة مصر على التوسط بين الطرفين في حالة المواجهة. بصورة موازية حماس لا يمكنها عندها أن تفرض على الجهاد الاسلامي وقف رده.

مصر من ناحيتها حاولت تليين موقف حماس عن طريق اقتراح تسهيلات مدنية اضافية، مساعدة موسعة في اعادة الاعمار في القطاع وتوسيع التجارة والحركة في معبر رفح. وقد سبق اللقاء مع رؤساء حماس لقاء عباس كامل بصورة منفردة مع بعثة للجهاد الاسلامي برئاسة الامين العام زياد النخالة، وحسب التقارير التي خرجت من اللقاء يبدو أنه لم يتم التوصل الى تفاهمات بين الطرفين. النخالة اوضح بان منظمته التي تتعرض للهجوم من القوات الإسرائيلية في الضفة لا يمكنها الوقوف "مكتوفة الايدي" ازاء المس بنشطائها.

في الوقت الذي تدير فيه مصر "ملف غزة" والتوسط بين حماس والجهاد فان الامارات أعطت رعايتها للسلطة الفلسطينية وهي تحاول استغلال علاقتها الوثيقة مع إسرائيل لوقف تدهور الوضع في الضفة وفي القدس. ولكن ايضا أبو ظبي تكتشف أن الزبون في القدس غير متاح. حاكم الدولة، محمد بن زايد، الذي سوق اتفاقات ابراهيم على أنه انجاز كبير لمنع الضم في الضفة اضطر مرتين الى تمثيل السلطة الفلسطينية في الساحة الدولية، وبالأساس في الامم المتحدة. الامارات هي التي بادرت الى عقد جلسة مجلس الأمن بعد زيارة بن غفير في الحرم، التي حذرت إسرائيل لفترة طويلة، سرا وبعد ذلك علنا، من تدهور في المناطق، والآن هي التي بادرت الى اجراء نقاش في مجلس الأمن في مسألة المستوطنات وايضا قررت تأجيل ذلك.

ليس فقط دولة الامارات هي التي يجب عليها أن تلف وتدور حول الواقع السياسي الجديد في إسرائيل. مصدر كبير في الاردن قال للصحيفة بأنه حتى بعد تعهد نتنياهو للملك عبد الله بأن الوضع الراهن في الاماكن المقدسة لن يتغير فان الاردن يقدر بأن نتنياهو لن يستطيع الصمود امام ضغوط وزراء اليمين المتطرف. وحسب قوله فان "التفاهمات بين عبد الله ونتنياهو خلقت وضع غير محتمل، الذي فيه الملك يمكنه

التحدث مع رئيس الحكومة الإسرائيلية فقط عن الاماكن المقدسة، ويبدو ايضا عدم التدخل فيما يحدث في المناطق رغم أن الاشتعال في المناطق حتى بدون الحرم من شأنه أن يعرض للخطر الاستقرار في المملكة". النتيجة هي أنه في كل مرة يريد فيها الاردن نقل تحذيره وتخوفاته فهو يفعل ذلك عبر واشنطن، التي تحظى لديها بدعم وتعاطف كبير، وليس مباشرة مع إسرائيل كما كانت الحال في السابق.

على خلفية توتر العلاقات بين إسرائيل ومصر والاردن والامارات حول الموضوع الفلسطيني فان الانتظار المتوتر هو قبيل القرار في الامم المتحدة بصيغته المخففة. ولكن حتى هذا إذا تم التوصل اليه فمن شأنه أن يجر رد إسرائيلي ينحرف عن سلسلة الادانات المعتادة وسيتضمن المزيد من المكاره على صيغة المقولة المتغطرسة لعميحاي شكلي الذي اقترح على السفير الامريكي ألا يدس أنفه في شؤون إسرائيل الداخلية. ولكن في هذه المرة الشؤون الداخلية الإسرائيلية اصبحت الشؤون الداخلية للدول العربية التي وقعت على اتفاقات سلام مع إسرائيل والتي الولايات المتحدة تلتزم بها.

* * *

إسرائيل اليوم: المعركة المقبلة ستحسم مصير روسيا... "أن تكون أو لا تكون"

بقلم مارك ف. كنسيان

ترجمة: صحيفة القدس العربي

ستة أشهر من الطريق المسدود تصل إلى منتهاها عندما تستعد أوكرانيا وروسيا إلى الهجوم. تأمل روسيا في توسيع احتلالها لأجل انتصار جزئي، أما أوكرانيا فتأمل بتحرير مناطق سبق أن احتلت، وترغب في ذلك بضربة واحدة، وإذا لم يكن فعلى مراحل. قد يتضح أفق الحرب في نهاية الربيع.

رغم التصميم الروسي على الشروع في الهجوم، فالأمر الذي من الحكمة عمله هو دفع الأوكرانيين إلى التحطم على مواقع الدفاع. وهذا التصميم ينبع من أسباب سياسية وعسكرية على حد سواء. من ناحية عسكرية، أعادت روسيا بناء قدراتها كي تخوض هجمات واسعة. وفي الخريف، جرى استيعاب القوة البشرية في التجنيد الذي جرى في ظل انعدام نجاعة إدارية ومقاومة مدنية. لكن آلاف الجنود ملأوا الصفوف الهزيلة للوحدات القائمة، وزجت روسيا يدها عميقاً في مخزون العتاد القديم الهائل لديها كي تستبدل الوسائل القتالية الفاقدة. كما أن تدريب الوحدات المجندة لم يكن موحداً: أرسل بعضها على ما يبدو إلى الجبهة، بينما مر بعض آخر في طريق مخططات تدريب مرتبة. على الرغم من ذلك، ربما تكفي الجودة. لا يفترض بهذه الوحدات

أن تلتقي وحدات خبيرة للغاية، وسيتعين عليها أن تصطدم بجيش أوكرانيا الذي وإن كان متفانياً لحماية الوطن، لكن وحداته ليست متساوية في جودتها.

عودة إلى الهجمات السوفيتية

لقد سبق لبوتين أن أعلن عن نيته "تحرير" أوكرانيا. كان متوقعاً أن يقتحم هذا الهجوم مثل الهجمات السوفيتية في الحرب العالمية الثانية، غير أن روسيا شددت هجماتها في الأسبوعين الأخيرين على منطقة دونباس، فيما يبدو بدءاً بالهجوم، غير أنها تبدو كهجمات مشاة تأتي بعد قصف مكثف. تركز روسيا على منطقة باخموت، وتحاول محاصرة المدينة لتستولي على أراض أخرى وتدفع الجيش الأوكراني إلى النزيف. تبدو هذه المعركة مثلما في الحرب العالمية الأولى، مع خسائر مشاة كثيرة مقابل إنجازات قليلة في ضوء مواقع الدفاع المعدة جيداً. وبالنسبة لروسيا، يمكن للهجوم أن يكون بمثابة "أن تكون أو لا تكون"، وليس واضحاً إن كانت ستتمكن من بناء جيشها مرة أخرى، إذا أخذنا بالحسبان فقدان العتاد النوعي والمقاومة للتجنيد. لا توجد إمكانية لأوكرانيا ببساطة أن تدافع عن نفسها وتنتظر. فكون أراضيها احتلت، فإن عليها الخروج إلى الهجوم. ومثلما مع فرنسا في الحرب العالمية الأولى، تبدو الهزيمة هي الطريق المسدود.

من الدفاع إلى الهجوم

سيكون التحدي الأوكراني هو الهجوم وليس الدفاع، إذ إن الهجوم يتطلب تعرضاً أكبر للنار. ومن أجل النجاح، ستحتاج القوات كل الأدوات – من الدبابات وحتى سلاح الجو. وتكمن الصعوبة في أن وحدات عديدة في الجيش إنما هي ميليشيات مدربة جزئياً، وحتى الوحدات المختارة فقدت الكثير من المقاتلين. لقد أبدت هذه القوات قدرة عالية في تحرير خيرسون والمنطقة شرقي خاركوف، لكن كانت لهم مزايا هناك: الوحدات الروسية في منطقة خاركوف كانت ميليشيات ووحدات من الصنف الثاني، وفي خيرسون كانت القوة الروسية معرضة بشكل متطرف للنار بصفتها رأس جسر. قد لا تتوفر هذه المزايا في الهجمات التالية. ولا يزال جيش أوكرانيا يتعزز بفضل كمية هائلة للوسائل القتالية التي تتدفق من الغرب، لكن مهما يكن هذا العتاد مهماً، يبدو التدريب مساوياً له في الأهمية، بعضه يجري على أسلحة الناتو؛ فالمملكة المتحدة توفر تدريبات للمقاتلين الأوكرانيين، والولايات المتحدة توفر تدريباً في مستوى كتيبة. لقد أبدى جيش أوكرانيا وسكانها حصانة عالية، وقد يتمكنون من مواصلة القتال لسنوات أخرى. التحدي سياسي: ضمان تدفق التوريد من الولايات المتحدة والناتو والأسرة الدولية. بدونه، كانت المقاومة ستفشل في غضون وقت قصير. وبالفعل، أبدت إدارة بايدن دعماً غير متحفظ، لكن علم مؤخراً عن قلقها من جودة التوريد.

في هذه الأثناء، تنال كتل السلام في الولايات المتحدة وأوروبا الزخم. فبالقلق من الخسائر في الأرواح (اليسار)، ومن النفقات (اليمين)، أو بحرف الوسائل عن الاحتياجات الداخلية، تبدو المفاوضات الآن جذابة. ومع ذلك، فإن أي مفاوضات تخلق وقفاً للنار، ستتحول إلى نصر روسي بحكم الأمر الواقع. وعليه، فإن نتائج المعركة ستدل على مستقبل المواجهة. وأي نجاح روسي سيصلب موقفها في المحادثات المستقبلية، وأي نجاح أوكراني سيمنحها أملاً بتحرير أراضيها ويقنع بأن هذه ليست حرباً "للانتصار". الزمن القريب القادم سيصمم المخطط لما تبقى من الحرب.

* * *

هآرتس: "الاحتجاج يتعاظم و"بوتين الإسرائيلي" متشبث بالمتطرفين.. وإسرائيل: خطر لم نشهده في عام 1973

بقلم يوسي فيرتر

عندما أعلن نتنياهو في بداية جلسة الحكومة بأن إسرائيل "كانت وستبقى ديمقراطية قوية وحيوية" نظر إليه العالم على أنه بوتين قبل غزوه لأوكرانيا؛ في حينه، بوتين كذب على كل زعيم توجه إليه وتوسل كي لا يهاجم دولة ذات سيادة. بالضبط مثلما كذب على شعبه وجنوده. وفي حين أن المجتمع الدولي اعتمد على معلومات استخبارية في الشتاء الماضي، فإن الشتاء الحالي يشهد حالة إسرائيل الواضحة للعيان؛ إذ يكفي النظر إلى جدول أعمال الكنيست ليومي الاثنين والأربعاء، وإلى جدول أعمال لجنة الدستور والقانون والقضاء. سن القوانين لتحطيم الديمقراطية تمتد هناك بكامل المجد المهدد، مثلما الجيش الروسي يمتد خارج حدود أوكرانيا.

بوتين الثمل بالقوة ومدفوع بالكراهية وروح الإمبريالية السوفييتية، لم يستجب لطلبات نظرائه في الغرب؛ ألا يخطئ وينقض على كييف. لقد ألحق ببلاده كارثة إنسانية واقتصادية وأمنية ودبلوماسية، وأصبح ضعف جيشه ظاهراً. ونتنياهو أيضاً ثمل ومدفوع بالعداء وروح الانتقام من جهاز القضاء، يرفض التحذيرات والتوسل والمناشدة من أي مجموعة ممكنة: رجال اقتصاد ورجال قانون وخبراء في الأمن وأطباء ورجال هايتيك ورجال بنوك ومدراء عامون لشركات والجاليات اليهودية في العالم، وحتى حاخامات ورجال من اليمين. ثم يكذب بدون أن يحسب لأحد أي حساب، حتى لإيمانويل ماكرون وجو بايدن.

لا تتحدث قيادة الليكود العليا عنه حتى الآن كبوتين الإسرائيلي، لكنهم يتساءلون ما الذي حدث له. كيف يستطيع تجاهل كل إشارات التحذير ويعادي العالم، بما في ذلك الدولة العظمى الوحيدة التي توفر لإسرائيل

الحماية الدبلوماسية الساحقة والمساعدات الأمنية بمبلغ 38 مليار دولار كل عقد. في أفضل الحالات، يمكن القول بأنه يتصرف بشكل غير عقلاني. قانون عدم الأهلية الذي وضعه أمس رئيس الائتلاف اوفير كاتس وآخرون على طاولة الكنيست هو دليل آخر على أنه فاقد للأهلية.

في تشرين الأول القادم، ستمر خمسون سنة على حرب الغفران. في حينه، شغل الرئيس ريتشارد نيكسون قطاراً جوياً من السلاح والذخيرة، الذي بدونه ما كانت إسرائيل ستبقى. وتعبير "علاقات خاصة" حظي بمصادقة رسمية. اللقاء مع السفير توم نايدز واقتباس بايدن من قبل توماس فريدمان وأقوال وزير الخارجية بلينكن اللاذعة إلى جانب رئيس الحكومة (بالطبع عدم دعوة نتنياهو إلى واشنطن)، كل ذلك يشكل القطار الجوي، قطاراً من الرسائل. ولكنه اليوم قطار يستهدف انقاذ الإسرائيليين من أيدي زعمائهم. بدرجة معينة، الوضع الآن أخطر مما كان عليه في العام 1973.

تعرض اليمين المتطرف لنوبة غضب من أقوال نايدز. أُتهم السفير بـ"تدخل فظ غير مسبوق" في شأن داخلي. وقالت الوزيرة أوريت ستروك (الصهيونية الدينية) إن نايدز "انضم لليسار". أما زميلها عميحاي شكلي، فقال له بالإنجليزية بأنه عليه الانشغال بشؤونه. لا تبدو صبيانية وعدم مسؤولية فحسب، بل فوضى مطلقة.

السفير ديفيد فريدمان خدم هنا 4 سنوات، كان رجل يمين متطرفاً ومسيحانياً، ودفع نحو الضم ونحو بناء المستوطنات في "المناطق" وشرعنة البؤر الاستيطانية غير القانونية. لقد كان سفير بصفة أحادية الجانب. ولكن لا أحد من رؤساء اليسار تفوه تجاهه بهذه الصورة.

بالمناسبة، لم يدعُ نتنياهو ستروك وشكلي للالتزام بالنظام، فهو خائف ومضغوط وأسير، رئيس حكومة بالاسم فقط، في تنظيم محكوم تقوده مجموعة متطرفين عنصريين وفوضويين. لن يتم المصادقة على القوانين الفاشية أو دفعها قدماً في هذا الأسبوع. الأربعاء، سيطلب من لجنة المالية المصادقة على تمويل كامل لمنازل رئيس الحكومة، في القدس وفي قيسارية. باختصار، عدنا إلى جدول أعمال عادي في عهد آل نتنياهو الطماعين الذين لا يعرفون الشبع (ودون عناوين، مثل "50 مليون شيكل لمنزل...").

الكنيست بكامل هيئتها قد تصادق على القانونين الأوليين في الانقلاب النظامي وستواصل لجنة الدستور العمل. انقض الرئيس سمحا روتمان على ممثلة المستشارة القانونية للحكومة، المحامية افيتال سومفولنتسكي، وبخها وأهانها. كل نائب للمستشار القانوني الذي كان محظوظاً في الوصول إلى اللجنة، حصل على معاملة مشابهة من قبل هذا الأزعر الذي يرتدي نظارات. الرسالة واضحة: غير مرغوب بكم هنا. بعد ذلك، وبإهانة شديدة، استقبله رئيس الدولة إسحق هرتسوغ الذي يواصل محاولاته في الوساطة. ويتوقع أن يصل الاحتجاج الشعبي إلى ذروة جديدة: مظاهرات ومسيرات وإضرابات وإغلاق شوارع واعتصام أمام

الكنيست. ولكن القوانين ستمر. بعد أربعين يوماً تقريباً (إذا تم تطبيق خطة وزير العدل) ستتم المصادقة عليها بالقراءتين الثانية والثالثة، وستدخل إلى كتاب القوانين. عشية عيد الفصح، لن تكون إسرائيل دولة ديمقراطية

* * *

إسرائيل اليوم: بإجازة التشريعات الجديدة.. للإسرائيليين: لا تسمحوا للمخربين الثلاثة أن يحددوا مصيركم

بقلم يوسي بيلين

دخل ثلاثة عناصر إلى محل شوكولاتة وأوثقوا عماله بالحبال:

الأول، رئيس وزراء يفر من مصير جنائي ويقرر عمل كل ما في وسعه لتغيير القانون لإعادة النظر في "ملفات الآلاف".

الثاني، الأحزاب الحريدية، التي تتعاطى مع المحكمة باشتباه (ليس صدفة أن باءت بالفشل تلك الجهود الرامية لتعيين قاض حريدي إلى المحكمة العليا). والأحزاب الحريدية مستعدة لبذل كل جهد مستطاع لتوسع صلاحيات المحاكم الحاخامية (التي ليس فيها تحكيم، بالطبع، والتي تمس بحقوق المرأة، والتي ستحصل الآن أغلب الظن على صلاحيات مدنية للبحث في مواضيع ليس فقط الزواج والطلاق، وهكذا ستزيد المس بالنساء).

الثالث، مجموعة تعتقد بوجوب ضم الضفة الغربية، وأن المستشارين القانونيين والمحاكم هم الجهات التي تقف في طريق "وحدة البلاد". والثلاثة وجدوا أنفسهم قبل شهرين في محل الشوكولاتة. ومنذئذ وهم يعملون بطريقة "اخطف وكُل، لأننا سنستبدل غداً". إن الثمن الذي تدفعه إسرائيل على موجة التشريع الكاسحة هذه أكثر جسامة من الاحتلال.

يمكن لرئيس الوزراء أن يعقد اجتماعات للاقتصاديين كل اثنين وخميس، لكن لا سبيل لديه لإقناعهم بأن الثورة الدستورية ستعزز إسرائيل. فالحقائق تتحدث، وهم يعرفونها. حتى قبل إجازة القوانين، باتت إسرائيل تعد كمن تتدهور بساعة لتشبه هنغاريا.

إن المقياس الأكثر قبولاً في العالم لمستوى الديمقراطية هو ذاك الذي تنشره "نيوز ويك" في نهاية كل سنة، وقد خفضتنا هذه ست درجات: فإذا كنا في 2021 في المكان الـ 23، ففي 2022 بتنا نقف في المكان الـ 29، وكان

هذا عندما بدأت التهديدات، فكيف الحال بعد التشريعات. ولا يخفي مديرو البنوك حقيقة أن الناس يسحبون ودائعهم، وأن صناديق الاستثمار تسحب استثماراتها في إسرائيل. وكبار رجالات الإدارة الأمريكية يوبخوننا صبح مساء. ولا ينحصر الضرر في مجال حقوق الإنسان، التي اتسعت في إسرائيل في السنوات الأخيرة. لم يعد هذا منذ زمن بعيد نقاشاً ثقافياً في مسألة إلى أي سلطة حكم تكون "الكلمة الأخيرة". لم نعد في مرحلة البحث حين يكون بوسع رواد الجنون الثوري في التشريع إقناع أحد ما بأن اقتراحهم أفضل من الوضع القائم. نحن في مرحلة أخرى. لن يقنعنا أحد بأن الكنيست (وبالتأكيد ليست الحالية) هي الجهة التي ينبغي أن "تتغلب" على محكمة العدل العليا وأن على الحكومة أن تقرر من هم القضاة، وأن مجرماً مداناً يجب أن يتولى منصب وزير، أو أن على المستشارين القانونيين أن يكونوا محامين مجربين وخبراء يعملون على تأهيل كل مفسدة لرئيسهم.

* * *

إسرائيل اليوم: السفير الأمريكي: "أمرته كما آمر أبنائي".. هل يتخذها نتنياهو ذريعة لينجو من شركائه؟

بقلم نوحاما دويك

كل أسبوع أصل إلى المظاهرة في كابلان، أحاول أن أفهم قوة الروح. وهي قوية ومتينة ومبهرة في أسبوعها السابع أيضا. لم يعد هذا مهما إذا كانوا 50 أو 80 أو 200 ألف متظاهر، فخروج الآلاف من بيوتهم ومناطق راحتهم هو من أجل هدف أكبر، مصلحتهم الشخصية. مبهر على نحو خاص أن نرى الارتباط بالعلَم، وعشرات الآلاف منها ترفع عالياً. كما أنهم بثوا وثيقة الاستقلال على أحد المباني في شارع "كابلان"، سطراً سطراً. "أن نكون أحراراً في بلادنا"، هذا هو الهدف. هذا هو الاتجاه.

في هذه المرحلة على الأقل، لا يبدو أن هذا يحرك ساكناً لوزير العدل يريف لفين ولمن ينفذ كلمته في لجنة الدستور سمحا روتمن. فهم باندفاع إلى تحقيق الثورة القضائية، يعتزمون اليوم طرح قانونين مركزيين للقراءة الأولى – تغيير تركيبة لجنة انتخاب القضاة، وتقييد قوة المحكمة العليا على شطب القوانين. هذان القانونان هما الحجر الأساس للثورة التي يسعون لتمريرها. ولا أحد اليوم يمكنه إيقاف هذا الاندفاع، ولا حتى رجال اليمين الذين تظاهروا في القدس وعلى رأسهم رئيس "الشاباك" الأسبق يورام كوهن، الذي حذر من أن الديمقراطية ستتضرر ضرراً جسيماً، ولا أحد من رؤساء المستوطنين- بنحاس فلرشتاين، أو مستوطنين من "غوش عصيون" وغيرهم. حتى من كان مسؤولاً عن الشرخ المتوقع في الشعب ويقف على رأس الحكومة؛

بنيامين نتنياهو، لا يوقف لفين وروتمن. ربما لأنه لا يريد ذلك، كون الإصلاح سينقذه من محاكمته أو لأنه فقد السيطرة عليهما أو خوفاً من أنه إذا ما أوقفهما، سيفقد الائتلاف وسنتوجه إلى الانتخابات.

إذن، يجدر بنا أن نتوقف عند الأصوات التي تأتي من إدارة بايدن. من غير المستبعد أن يكون نتنياهو فرحاً جداً بالتدخل الأمريكي في الموضوع، ولن أتفاجأ إذا تبين بأنه يشجع مثل هذا التدخل في مكالمته يوم السبت مع وزير الخارجية الأمريكي بلينكن. ظاهراً، تحدثا عن شرعنة المستوطنات وصدرت بطاقة صفراء لإسرائيل، لكن من غير المستبعد أن يكون الإصلاح قد طرح في الحديث. يعرف نتنياهو مدى تعلق أمن إسرائيل بأمريكا. فبدون المساعدة الأمريكية والتعاون الأمني، ستعلق إسرائيل بواقع أمني إشكالي. وعليه، فإنه لن يقف ضد أقوال الرئيس بايدن الذي قال الأسبوع الماضي في مقابلة مع "نيويورك تايمز" إن قيم الديمقراطية تتشارك فيها الدولتان.

في هذه الأثناء، لم يقف أيضاً ضد تصريحات سفير الولايات المتحدة لدى إسرائيل توم نايدز، الذي قال في مقابلة في نهاية الأسبوع مع الـ "سي.إن.إن" إن إدارة بايدن قالت لنتنياهو: اضغط على الفرامل. كما قال نايدز: "أقول لبيبي، مثلما أقول لأبنائي – أبطئ، حاول الوصول إلى توافق. لن نتمكن من مساعدتك إذا كانت ساحتكم الخلفية مشتعلة".

المعنى المبطن واضح – نحن آباؤكم. وأنتم في خطر من دوننا. لن نستخدم الفيتو في الأمم المتحدة. وسلسلة أخرى من الأمور التي بدونها لن تكون إسرائيل مثلما عرفناها، ومع واحدة كهذه، لسنا متأكدين من أن هذه التي نريد صداقة قريبة معها. محزن أن نقول هذا، لكن لما كان قسما الشعب لا ينجحان في الحوار، ولما كان الرئيس هرتسوغ قد فشل في الوصول إلى وقف التشريع كشرط للحوار، فنحن نتطلع بعيوننا غرباً إلى الولايات المتحدة، فلعل الخلاص يأتي من هناك. لم يعد هذا بيتاً من نشيد "عين لصهيون تترقب"، بل عين إلى الولايات المتحدة.

* * *

هآرتس: فرص إسرائيل المهدورة لتثبيت ديمقراطيتها

بقلم عوفر اديرت وآخرين

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

الانقلاب النظامي الذي يجري في هذه الأثناء ويهدد بالمس بصورة شديدة بالديمقراطية الإسرائيلية يذكر بأنه طوال سنوات وجودنا، الكنيست والحكومة فوتتا عدة فرص في الطريق إلى تحصين الديمقراطية الإسرائيلية.

بدءا من المعارضة المبدئية لرئيس الحكومة الأول، دافيد بن غوريون، لوضع دستور ومرورا بالفشل الطويل في سن قانون الأساس: التشريع والذي ينظم العلاقات الحساسة بين الكنيست والمحكمة العليا في كل ما يتعلق بإلغاء قوانين وانتهاء بغياب التعريف القانوني لعدم أهلية رئيس الحكومة وحتى حقيقة أنهم لم يمنعوا رئيس حكومة من تولي منصبه حتى في حالة تقديم لائحة اتهام ضده. بنظرة إلى الوراء ربما أنه لو تم اختيار مسار آخر في إحدى هذه المحطات فإن الوضع الذي تدهورت إليه الدولة كان الآن سيكون مختلفا.

:1948دستور؟ ربما في المستقبل

قبل 75 سنة عند ولادة دولة إسرائيل، تم تفويت لحظة مواتية ومهمة لتحصين الديمقراطية في إسرائيل. في 14 أيار 1948، عند الإعلان عن الاستقلال، تقرر أنه سيتم انتخاب جمعية تأسيسية ستضع، خلال بضعة أشهر، دستورا للدولة، الذي بناء عليه ستبنى مؤسساتها. هذا النص استند إلى قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم 181، الذي صدر في 29 تشرين الثاني 1947 (خطة التقسيم)، والذي فيه كتب بأن «الجمعية التأسيسية لكل دولة (الدولة اليهودية والدولة العربية) ستقوم بصياغة دستور ديمقراطي لدولتها.«

مجلس الدولة المؤقت، الجسم التشريعي الذي أقيم عند إقامة الدولة، بدأ على الفور بإعداد مسودة دستور، حتى قبل انتخاب الجمعية التأسيسية. لجنة الدستور التي عينتها عقدت عشرين جلسة. في البداية، كان هناك اتفاق رائع، بما في ذلك في أوساط بن غوريون، بشأن أهمية سن متسرع للدستور. ولكن قبل نهاية 1948 تبين الخلاف حول أهمية الدستور والأخطار التي تنطوي على عملية التشريع. سياسيون مختلفون، من بينهم بن غوريون ورئيس لجنة الدستور زيرح فرهفتايغ، بدؤوا يشككون في ذلك في نقاشات مغلقة. بن غوريون فهم أن وضع دستور هو عملية معقدة وبطيئة وطويلة، ولا تناسب الحاجة الملحة لتشريع سريع لتسوية الأمور، على رأسها إقامة الجيش.

في كانون الثاني 1949، اختار مواطنو إسرائيل الجمعية التأسيسية، الجسم الذي كان يمكن أن ينعقد من اجل المصادقة على الدستور. ولكن الجمعية التأسيسية تحولت إلى الكنيست الأولى وفكرة الجسم الذي مهمته الوحيدة هي المصادقة على الدستور، تم حفظها. وضع الدستور تحول الآن إلى مهمة لجنة الدستور، القانون والقضاء للكنيست، لكن أيضا هذه لم تفعل ذلك بسبب خلافات شديدة.

في نفس السنة، شرح بن غوريون معارضته للدستور. أولا، قال، إنه أمام الدولة الفتية تقف تحديات ملحة وفورية تقتضي حلا تشريعيا سريعا، ولا يمكن الانتظار معها حتى استكمال الدستور. «أنا لست مع الانشغال الآن في صياغة دستور للدولة. ليس لنا الوقت لهذا الأمر الآن. نحن يجب علينا بناء بيوت للمهاجرين. الدستور سيتم عندما نستريح قليلا»، قال. «الإنجليز يعيشون حتى الآن بدون دستور. والأمر ليس سيئا لديهم. الأمور لا

تنتظر، هي أمور ملحة. ليس من السهل شن حرب وبناء البلاد وإحضار المهاجرين والخ. يجب العمل في وقت سريع. الأمور لن تكون كاملة، لكن يمكننا إصلاحها مع مرور الوقت.«

في مناسبة أخرى، أضاف شرحا آخر لمعارضته للدستور: «إذا كنا نريد تعليم الشعب كيف يحترم القانون فيجب تعليمه كيف يحترم كل قانون لا أن يحترم قانونا خاصا باسم (دستور)، لأن هذا الدستور لا يحدد آلاف التفاصيل التي تشكل الحياة اليومية للمواطن، بل القانون العادي ... يجب علينا أن نرفض المفهوم الغريب الذي يدعو إليه احد اتباع الدستور مثل عضو الكنيست بيغن لأن قانون حقوق الإنسان الذي لا يستند إلى أي قانون آخر ولا يعتبر دستورا، هو قطعة ورق لا قيمة لها. إذا كان القانون الذي وضعه رسل الشعب ليس إلا قطعة ورق ليس لها قيمة فما هي قيمة الدستور الذي وضعه هؤلاء الرسل؟.«

بن غوريون اعتقد أنه محظور تقييد الأجيال القادمة بدستور لن يكون بالإمكان تغييره. «دائما قام جيل أكثر شبابا، وهو أكثر يقظة وحدة، وما يكفينا لن يكفيه ولن يقيده بأي شكل من الأشكال، وأيضا لا يجب علينا أن نقيده». في المقابل، أحزاب المعارضة، من اليسار واليمين، أيدت وضع دستور. المؤيدون اعتقدوا أن الدستور حيوي من اجل إقامة نظام ديمقراطي متطور وثابت ومن اجل ضمان حقوق الأقليات في إسرائيل. هذا، ضمن أمور أخرى، إزاء القوة الكبيرة لـ«مباي»، حزب بن غوريون. الاقتراح الذي حاولت المعارضة دفعه قدما نص على أن إعداد الدستور سينتهي في فترة الكنيست الأولى. «الكنيست تقرر أن تلقي على لجنة الدستور، القانون والقضاء، مهمة إعداد دستور الدولة وتقديمه للكنيست الأولى»، حسب نص اقتراح المعارضة الذي تم رفضه.

في 1950 تمت الموافقة على اقتراح عضو الكنيست يزهار هراري (الحزب التقدمي)، الذي شكل حل وسط بين الذين طالبوا بوضع دستور على الفور وبين الذين اعتقدوا بأنه لا مكان للدستور. «تسوية هراري» نضت على أن «الكنيست الأولى تلقي على لجنة الدستور، القانون والقضاء، مهمة إعداد دستور الدولة. الدستور سيكون قائما على أجزاء منفصلة بحيث كل واحد منها يكون قانون أساس بحد ذاته. الفصول سيتم تقديمها للكنيست إذا أنهت اللجنة عملها، وكل الفصول معا ستجتمع كدستور للدولة.«

هذه التسوية التي فعليا أجلت إلى اجل غير مسمى إمكانية أن يكون هناك دستور لإسرائيل، أيدها «مباي» الذي ولد منه حزب العمل. ولكن المعارضة لم تؤيدها، التي شملت حركة «حيروت» التي اندمجت بعد ذلك وشكلت «الليكود». التسوية لم تحدد ما هي صورة قوانين الأساس في المستقبل وما هو مضمونها ومتى وكيف ستتحول إلى دستور واحد. بالملخص، الكنيست قررت أنه في إسرائيل لن يتم وضع دستور، بل سيتم سن قوانين أساس بحيث تكون بعد ذلك دستورا لإسرائيل. أيضا في تسوية هراري التي تمت المصادقة عليها في

الكنيست لم يتم وضعها في قانون. قوانين الأساس التي تمت المصادقة عليها منذ ذلك الحين كانت بديلا جزئيا لدستور حقيقي. لقد تم سنها في فترات زمنية بعيدة عن بعضها عن طريق جلسات مختلفة وبتشكيلات مختلفة ودون محاولة حقيقية للتوفيق بينها أو تجميعها في رؤية متماسكة.

قانون الأساس الأول: الكنيست، تم سنه فقط في الكنيست الثالثة في 1958. 12 قانون أساس تم سنها منذ ذلك الحين، آخر قانون سن في 2018 وهو قانون الأساس: دولة القومية للشعب اليهودي، الذي أثار انتقادا شديدا ولا يشكل مثالا لمكون في الدستور والذي كان يجب أن يكون إطارا موحدا وجامعا ويحظى بموافقة واسعة من قبل المجتمع.

بعد ذلك، كتب قاضي المحكمة العليا، الفريد فيتكون، «لو أنه تم وضع دستور لكان يمكن رؤية درجة في ذلك من الاستعداد من جانب الجهات المتصارعة على حكم الدولة... أن تأخذ على مسؤوليتها عبء نظام قانوني أساسي غير قابل للتغيير حسب الظروف اليومية. وفقط في اللحظات النادرة من الارتقاء يمكن إنجاز هذه المهمة... هذه هي الأيام، عندما يكون الشعور بالحاجة أكثر مما هو مفهوم لتكريس حقوق الإنسان وضمان حريته أمام الاستبداد». خلاصة القول، كما اجمل ذلك اريئيل نتان، من وحدة الإنفاذ المدني في مكتب المدعي العام، في مقال نشره تحت عنوان «قرار هراري – بشأن إضاعة فرصة وتسوية»: «بقيام الدولة تمت إضاعة فرصة لوضع دستور متفق عليه، قصير وواضح، والذي حول قيمه كان يمكن للشعب المقيم والمتجمع في صهيون، أن يتوحد.«

:1968قانون الأساس: الحكومة،لا يحدد ما هو عدم الأهلية

كلمة «عدم الأهلية» تتطرق إلى وضع فيه من يتولى منصبا حكوميا يكون غير قادر على أداء مهامه بشكل مؤقت أو دائم. قانون الأساس: الحكومة من العام 1968، الذي تم استبداله وتعديله منذ ذلك الحين عدة مرات ترك أسئلة كثيرة مفتوحة. «إذا صعب على رئيس الحكومة بشكل مؤقت أن يؤدي مهامه فإنه يحل محله القائم بأعمال رئيس الحكومة»، كتب هناك. وكتب أيضا بأنه «إذا رئيس الحكومة لم يعد إلى أداء مهامه»، بعد مئة يوم، «فسيتم اعتباره غير قادر على أداء مهامه بشكل دائم». متى وفي أي ظروف يتم تحديد عدم الأهلية؟ من الذي يحدد إذا كان يوجد وضع عدم أهلية؟ هذه القضايا لم يتطرق إليها المشرع.

»مفهوم ضمنا تقريبا بأن الوضع الصحي الذي يمنع رئيس الحكومة من أداء مهامه هو وضع مثالي لعدم الأهلية»، كتب الدكتور عمير فوكس في استطلاع «ما هو عدم الأهلية وما هو عدم أهلية رئيس الحكومة؟»، الذي نشره المعهد الإسرائيلي للديمقراطية. هكذا كان في نظره أريئيل شارون في 2006 بعد إصابته بالجلطة الدماغية، ولكن ما الذي سيحدث في حالات أخرى معقدة اكثر؟ القانون في الحقيقة لم يتطرق إلى ذلك ولكن

المحكمة قالت كلمتها، حتى لو كان بشكل متحفظ جدا.

في 2008 قدم التماس للمحكمة العليا، التي طلبت إلزام المستشار القانوني للحكومة بالإعلان عن عدم أهلية رئيس الحكومة في حينه أيهود أولمرت في الوقت الذي تم التحقيق معه فيه. المحكمة في الحقيقة رفضت الالتماس، لكن القاضي آشر غرونس كتب عدة أمور مبدئية تتعلق بالنقاش. «نحن نفترض بدون حسم أي شيء بأنه في الظروف المناسبة فإن المستشار القانوني للحكومة مفوض بالإعلان عن عدم أهلية مؤقت لرئيس الحكومة»، كتب. «إعلان، كما قلنا، على خلفية وجود تحقيق جنائي ضد رئيس الحكومة، هو عمل استثنائي يتم عمله فقط في حالات نادرة واستثنائية... إذا تبين بعد ذلك بأن سلوك رئيس الحكومة لا يسمح بإجراء التحقيقات الجنائية بشكل مناسب، فيمكن أن تكون هناك إمكانية لإعلان المستشار القانوني للحكومة عن عدم أهلية مؤقت لرئيس الحكومة». بكلمات أخرى، المحكمة اعترفت بأن هناك حالات، مثل التحقيق الجنائي مع رئيس الحكومة، يمكن تبرير، في ظروف معينة، الإعلان عن عدم الأهلية.

أمس، قدم الائتلاف مشروع قانون ينص للمرة الأولى على شروط الإعلان بأن رئيس الحكومة غير مؤهل. حسب الاقتراح يمكن الإعلان عن عدم الأهلية هذا فقط بسبب عدم القدرة الجسدية أو النفسية على أداء مهامه.

1975: الكنيست لا تنجح في سن قانون الأساس: التشريع

في ظل غياب الدستور، حتى أولوية قوانين الأساس – ويترتب على ذلك أيضا صلاحية المحكمة في إلغاء قانون يناقضها – لم يتم وضعها في قانون بشكل صريح. حتى الآن هذه الصلاحية مختلف عليها. في 1995 حكمت المحكمة العليا بأن قوانين الأساس تعطيها صلاحية القيام برقابة قانونية على قوانين الكنيست حول هل مضمونها يتناقض مع الحق المحمي في قوانين الأساس. القضاة حكموا بأنه توجد لقوانين الأساس مكانة دستورية وأن التشريع العادي لا يمكن أن يناقضها. هذه المقاربة تمت تسميتها منذ ذلك الحين بـ«الثورة الدستورية.«

من ينتقدون هذه المقاربة قالوا، إن المحكمة أخذت صلاحيات ليست لها. في إطار الانقلاب النظامي الذي تدفع به قدما الحكومة في هذه الأثناء فهي تريد أن تقرر بأن الكنيست يمكنها التغلب على إلغاء قانون في المحكمة العليا وأن المحكمة العليا ستكون مؤهلة لإلغاء قانون عادي للكنيست فقط بقرار إجماعي من الـ 15 قاضيا. هذا الاقتراح سيمنع المحكمة العليا، تقريبا بشكل مطلق، من القيام برقابة دستورية على الكنيست. هذا التناقض بين السلطات الذي وصل إلى الذروة في الوقت الحالي كان يمكن تجنبه لو أن الكنيست كانت قد سنت قانونا ينظم مجال التشريع في إسرائيل، ويحدد المستويات المختلفة للتشريع ويحدد التصنيف المعياري

بينها ويحدد صلاحيات المحكمة العليا في القيام برقابة دستورية على القوانين «العادية.«

في إسرائيل، حاولوا خلال عشرات السنين سن قانون أساس: التشريع بحيث ينظم إمكانية أن تستطيع المحاكم إلغاء قوانين الكنيست. لكن المحاولة فشلت مرة تلو الأخرى بسبب عدم القدرة على التوصل إلى اتفاق حول تفاصيل الاتفاق وبسبب معارضة السياسيين الحريديين للقانون استنادا إلى مبدأ معارضتهم قوانين الأساس مهما كانت بذريعة أن التفسير الذي تعطيه المحكمة العليا لهذه القوانين يمس برؤية الجمهور الحريدي.

:2007مشروع قرار لاستقالة رئيس حكومة متهم بمخالفات جنائية لم يتم دفعه قدما

في العام 2007، قدم عضو الكنيست السابق اوفير باز بينس (حزب العمل) مشروع قانون خاصا لتعديل قانون الأساس: الحكومة. «إذا تم تقديم لائحة اتهام للمحكمة ضد رئيس الحكومة بمخالفة من نوع جريمة، فستتوقف ولاية رئيس الحكومة في اليوم الثلاثين الذي يتلو يوم تقديم لائحة الاتهام، كما قلنا، وتعتبر الحكومة مستقيلة في ذلك الموعد»، كتب في التعديل. الاقتراح لم يصل إلى القراءة الأولى وما زال يثير الغبار الافتراضي في موقع الكنيست.

كانت هناك محاولات أخرى لسن قانون يمنع المتهم بمخالفات جنائية من انتخابه لرئاسة الحكومة. في 2021 وزير العدل ساعر نشر مذكرة قانون، بحيث لا يسمح بتفويض متهم بمخالفات جنائية بتشكيل الحكومة. الاضطرابات السياسية منذ ذلك الحين منعت الدفع قدما بهذا الاقتراح.

الآن، قانون الأساس: الحكومة، لا يقيد ولاية رئيس الحكومة الذي قدمت ضده لائحة اتهام. القانون ينص على أن رئيس الحكومة يمكنه تولي منصبه طالما أنه لم تتم إدانته بشكل نهائي. «السؤال هو هل توسيع المنع على تولي المنصب من مرحلة الإدانة إلى مرحلة تقديم لائحة الاتهام له بعد قيمي»، كتب البروفيسور يوفال شني في مقال بعنوان «رئيس حكومة بدون لائحة اتهام: يجب تشريع المفهوم ضمنا»، والذي نشر في 2021 في موقع المعهد الإسرائيلي للديمقراطية. «هل يجدر بمن تعتقد سلطات إنفاذ القانون في دولة إسرائيل بأنه لديها ما يكفي من الأدلة للإثبات بأنه ارتكب مخالفة خطيرة سيكون المسؤول عن السلطة التنفيذية وعن مصلحة الجمهور؟ هل رئيس حكومة يقف أمام لائحة اتهام جنائية يمكنه إدارة شؤون الدولة بشكل ناجع بصورة يتجاهل فيها تضارب المصالح الموجود فيه كمتهم ومسؤول عن إدارة السلطة التنفيذية التي في إطارها يعمل المدعون ضده؟»، تساءل.

* * *

نتنياهو يستعد لمنح سموتريتش صلاحيات واسعة في الضفة

ترجمة: موقع عرب 48

نتنياهو يعقد جلسة لبحث نقل صلاحيات لإشراف على الإدارة المدنية المسؤولة عن الإشراف على الاستيطان اليهودي والبناء الفلسطيني في الضفة الغربية، إلى سموتريتش، الذي يرفض عقد الجلسة بسبب مشاركة رئيس الأركان، المعارض لهذه الخطوة.

عقد رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، مساء الإثنين، اجتماعا مع وزير أمنه، يوآف غالانت، ورئيس أركان الجيش الإسرائيلي، هرتسي هليفي، في محاولة لمنع نقل صلاحيات واسعة من وزارة الأمن، إلى الوزير في الوزارة ووزير المالية، بتسلئيل سموتريتش، تتعلق بـ"الإداة المدينة" للاحتلال في الضفة الغربية. وذكرت القناة 13 الإسرائيلية أن سموتريتش رفض المشاركة في الاجتماع الذي عقد في الكنيست، حيث يتواجد جميع أعضاء الكنيست عن أحزاب الائتلاف، للمشاركة في التوصيت على المرحلة الأولى من خطة حكومة نتنياهو، التي يقودها وزير القضاء، ياريف ليفين، لإضعاف جهاز القضاء، في قراءة أولى.

ويعقد الاجتماع لاتخاذ قرار نهائي بشأن نقل صلاحيات واسعة في الضفة الغربية لصالح سموتريتش، الأمر الذي تم إدراجه في الاتفاقات الائتلافية بين الليكود و"الصهيونية الدينية"، وذكرت القناة 13 أن سموتريتش غير مستعد لقيام رئيس الأركان، بالتعبير عن موقف الجيش من هذه المسألة. ونقلت القناة عن مصدر عسكري (لم تسمه)، قوله إن "سموتريتش يجعل من الصعب صياغة ميزانية الأمن بسبب التأخير في نقل الصلاحيات إليه، وقد يضر ذلك باستعداد الجيش الإسرائيلي للتحدي النووي الإيراني"، في حين عقّب سموتريتش على أنه "حريص للغاية على عدم إشراك الجيش في السياسة."وأضاف سموتريتش أنه "سيتم تسوية الصلاحيات الليلة، بينه وبيت رئيس الحكومة والوزير غالانت. لقد التقى الوزير سموتريتش ورئيس الأركان عدة مرات في الأسابيع الأخيرة وهناك حوار مفتوح وممتاز بينهما. الآن، رئيس الأركان ينقل وجهة نظره المهنية إلى رئيس الحكومة، وهذا جيّد. وبعد ذلك مباشرة سيعقد اجتماع سياسي يتم فيه البت في القضية."

ويستدل من تعقيب سموتريتش أنه يرفض وجهة نظر الجيش الذي عبّر عنها رئيس الأركان الحالي، هليفي، ومن سبقه، أفيف

كوخافي، الرافضة لأي تدخل سياسي بتعيين رئيس "الإدارة المدنية" ومنسق أعمال الحكومة الإسرائيلية في الضفة، وذلك منعا للإضرار بعملية إلقاء وتلقي الأوامر تماشيا مع هرمية الجهاز العسكري. ويطالب

سموتريتش بتطبيق فوري للاتفاق الائتلافي معه، الذي ينص على تعيينه وزيرا في وزارة الأمن وأن تنقل إليه المسؤولية عن الوحدتين العسكريتين "الإدارة المدنية" و"منسق أعمال الحكومة في المناطق" المحتلة. وذلك، بعد خلاف بينه وبين وزير الأمن، يوآف غالانت، حول إخلاء بؤرتين استيطانيتين عشوائيتين في الضفة. وسيمنح نتنياهو سموتريتش صلاحيات الإشراف على الإدارة المدنية المسؤولة عن الإشراف على الاستيطان اليهودي والبناء الفلسطيني في الضفة الغربية، الأمر الذي تعارضه الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، الأمر الذي يعتبر ضما فعليا للمناطق المصنفة "ج" في الضفة الغربية بحسب اتفاق أوسلو، إلى إسرائيل.

ورجحت هيئة البث الإسرائيلي العام ("كان 11")، حل الخلاف بين غالانت وسموتريتش عبر التوصل إلى تسوية تسمح بنقل الصلاحيات إلى الأخير؛ وفي التسوية المتوقعة سيتم منح سموتريش المسؤولية الكاملة عن القضايا "المدنية" في الضفة، في حين أن المسؤولية عن القضايا الأمنية، بما في ذلك إخلاء البؤر الاستيطانية والمستوطنات، ستكون في يد نتنياهو. وأضافت أن القضايا "المدنية" التي سيكون سموتريتش مسؤولا عنها تشمل صلاحيات "الإدارة المدنية" ومن ضمنها تصاريح البناء الاستيطاني والبناء الفلسطيني في المناطق "ج" ومشاريع البنية التحتية وجودة البيئة، في حين ستبقى المسؤولية عن وحدات إنفاذ القانون لدى الجيش. وأوضحت "كان 11" أنه سيتم إنشاء آلية مشتركة، تحت المسؤولية المباشرة لرئيس الحكومة، نتنياهو، في جميع القضايا التي تتداخل فيها الجوانب المدنية والأمنية، "مثل إخلاء المستوطنات". ومن المتوقع أن تستمر المفاوضات بين الأطراف المعنية خلال الأسبوع الجاري قبل التوصل إلى تسوية نهائية.

* * *

إضعاف القضاء: لا مؤشرات لتو افق محتمل بين ائتلاف نتنياهو والمعارضة

ترجمة: موقع عرب 48

صبيحة التصويت في الكنيست على تشريعات في خطة إضعاف جهاز القضاء، لم تتغير مواقف الجانبين ولا مؤشرات على حوار محتمل بينهما. المعارضة تشترط الحوار بوقف التشريعات والائتلاف يرفض: "نتنياهو الحلقة الأضعف" ولا تظهر أي مؤشرات لاحتمال التوصل إلى توافق بين ائتلاف نتنياهو والمعارضة بشأن خطة إضعاف جهاز القضاء، وعلى ما يبدو أن الجانبين لن يدخلا أيضا إلى مفاوضات حول هذه الخطة التي تصفها الحكومة بأنها "إصلاحات قضائية."

وقال وزير الثقافة والرياضة، ميكي زوهار، للإذاعة العامة الإسرائيلية "كان"، اليوم الثلاثاء، إن الحكومة "عازمة على استكمال الإصلاحات"، وادعى أن وجهة الحكومة نحو "نقاش وحوار"، لكنه أردف أن "الكرة

بأيدي المعارضة الآن." ومن جانبه، قال رئيس قائمة "المعسكر الوطني"، بيني غانتس، إن "الحوار هو أمر ضروري، لكنه مشروط بوقف مطلق لكافة الإجراءات" التشريعية. وأضافت عضو الكنيست أوريت فركاش هكوهين، من الحزب نفسه، في مقابلة لإذاعة الجيش الإسرائيلي، أن الدعوات للحوار التي تصدر عن ممثلي الحكومة "هي بالأساس دعوات في وسائل الإعلام". وتابعت متهكمة، أن "ما حدث ليلة أمس"، أي المصادقة على قسم من تشريعات خطة إضعاف جهاز القضاء، "يدل على صدق نوايا هذه الحكومة للحوار." وصادقت الهيئة العامة للكنيست، الليلة الماضية، بالقراءة الأولى على تعديل "قانون أساس: القضاء"، الذي يسمح للائتلاف بالسيطرة الكاملة على لجنة تعيين القضاة ويمنع المحكمة العليا من إلغاء قوانين أساس.

وفيما اعتبر رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، أن المصادقة على التعديل هي "ليلة عظيمة ويوم عظيم"، وصف حزب "يش عتيد" برئاسة رئيس المعارضة، يائير لبيد، أن هذه كانت "إحدى الليالي الأكثر حلكة للديمقراطية الإسرائيلية منذ قيام الدولة."

وقالت رئيسة حزب العمل، ميراف ميخائيلي، إنه "أدعو زملائي لبيد وغانتس مرة أخرى إلى إبلاغ الرئيس (الإسرائيلي يتسحاق هرتسوغ) بأنه بالرغم من نواياه الحسنة (في التوسط بحوار)، إلا أنه لن نجري أي اتصالات وأي حوار مع هذه المجموعة المفترسة" في إشارة إلى حكومة نتنياهو. وأضافت ميخائيلي أن "الأمر الأخطر الآن على الديمقراطية هو تعليق الاحتجاجات الهائلة والأهم في تاريخ الدولة. على العكس. الآن هو الوقت المناسب للضغط على دواس الغاز بكل القوة."

وقال وزير القضاء، ياريف ليفين، الذين يقود خطة إضعاف جهاز القضاء، في الكنيست إن المصادقة على تشريعات متعلقة بها هي "تعزيز الديمقراطية وليس نهاية الديمقراطية". وأضاف مخاطبا المعارضة أنه "أعتزم أن أمدّ يدي، من أجل أنه ربما أخيرا نجري حوارا انطلاقا من عزم للتوصل إلى تفاهمات."

وتطرق هرتسوغ إلى التصويت في الكنيست، اليوم، قائلا إن "هذا صباح صعب"، وتابع أنه ينبغي "بذل أي جهد من أجل أن يكون بالإمكان الاستمرار بالحوار بعد التصويت"، علما أن حوارا كهذا لم يبدأ أصلا. وأضاف أن كان الأجدر بالائتلاف أن "يجد طريقة ليمد يده بصورة تسمح بالثقة بهذه الإجراءات. وأنا أتوجه إلى الائتلاف لأن القوة بيده. وأثبتوا سخاء المنتصرين، وجدوا طريقة لإحضار المعارضة إلى حوار." وأضاف هرتسوغ أنه "يوجد شعور بالحداد وليس بالاحتفال، لأنه الكثيرون من الذين صوتوا لصالح هذا الائتلاف ومواطنين كُثر قلقون جدا حيال وحدة الشعب."

وفي ظل إصرار الحكومة على الاستمرار في تشريع خطة إضعاف القضاء، وفي مقابل التحذيرات من عواقبها ومطالبة الإدارة الأميركية بالتوصل إلى توافق حولها وتصاعد الاحتجاجات، فإنه حتى لو أراد نتنياهو التوصل إلى حوار مع المعارضة وتسوية، إلا أنه ثمة شك إذا كان سيتمكن من ذلك، بادعاء أنه لا يسيطر على الوضع.
وكتب محلل الشؤون الحزبية في صحيفة "هآرتس"، يوسي فيرتر، أنه "ثمة شك إذا كانت المجموعة التي تحرك نتنياهو مثل دمية على خيط ستسمح بذلك. فالرجل يُستخدم كخرقة قماش بأيدي آخرين: زوجته سارة التي تطوق إلى الانتقام من المحكمة العليا التي استهدفت قراراتها حساب العائلة في البنك. ونجله يائير المصاب بجنون كامل، واتهم الشاباك أمس بمحاولة الانقلاب على والده. وليفين، وبالطبع (قادة الأحزاب الحريدية) غولدكنوبف ودرعي وغفني وسموتريتش وبن غفير، سيحبطون أي نية لدى نتنياهو بتليين موقفه. فنتنياهو هو الحلقة الضعيفة."

* * *

كشف تفاصيل جديدة عن خطة "الحسم" لليمين الإسرائيلي في الضفة الغربية

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي 21

مع مرور الوقت، تتضح المزيد من معالم السياسة اليمينية الإسرائيلية في الضفة الغربية، التي تهدف أخيرا لإعلان ضمّها لدولة الاحتلال، استنادا إلى ما ورد في وثيقة صادرة في 2017 لـ"بتسلئيل سموتريتش"، وزير المالية والوزير بوزارة الحرب، وزعيم حزب الصهيونية الدينية، ويضع فيها تصوره لحل النزاع
مع الفلسطينيين، ومن الواضح أن مناصبه الوزارية في الحكومة الحالية تعطيه مزيدا من الأدوات اللازمة لبدء تنفيذ خطته هذه، وسيكون عنوانها النهائي "الأبارتهايد."
رون بن يشاي، الخبير العسكري في صحيفة يديعوت أحرونوت، كشف أن "الجمهور الإسرائيلي مطالب بأن يعرف مآلات التوجهات الحكومية الجديدة، بصرف النظر عن أهدافها المعلنة، لأنها في الحقيقة تهدف سرًا لوضع أساس قانوني يخدم عمليتين سياسيتين قد تغيران وجه إسرائيل بشكل لا رجعة فيه، تهدف إحداهما إلى ضم كامل للمنطقة الواقعة بين نهر الأردن والبحر المتوسط، دون إعطاء الجنسية للفلسطينيين في الضفة الغربية." وأضاف في مقاله" أنه "يمكن العثور على المخطط التفصيلي لهذه العملية في خطة الحسم، وهي وثيقة تمت صياغتها قبل خمس سنوات، بوضوح ومنطق مخيفين، من قبل عضو الكنيست آنذاك والوزير الحالي سموتريتش، ومع الوقت تحويل إسرائيل إلى دولة فصل عنصري، رغم محاولة أعضاء اليمين إخفاء نواياهم الحقيقية، لكن تبقى خطة سموتريتش أكثر أهمية وخطورة، فقد نشرها في أيلول/ سبتمبر 2017 في

مجلة هشيلوح، التي تنشر مقالات فكرية وبحثية متعمقة في قضايا تشغل الحقل الأكاديمي والسياسي، وعنوانها: "خطة الحسم: مفتاح السلام بين النهر والبحر."

وأشار إلى أن "خطة الحسم تنطلق من فرضية تزعم فشل كل الخطوط العريضة للحل مع الفلسطينيين القائم على التنازلات الجغرافية حتى الآن، وبدلاً من دولتين لشعبين، تقترح الوثيقة تنفيذ خطوتين أو ثلاث لحل النزاع، دون أن يصبح اليهود أقلية ديمغرافية، والثمن تقييد الحريات المدنية للفلسطينيين، وضربة خفيفة لصورة إسرائيل في العالم، وهذا هو جوهر الخطة، بحيث بعد أن تثبت إسرائيل الوقائع على الأرض، وتقوم بضمّ أراضي الفلسطينيين، سيتاح أمامهم فرصة اختيار واحد من البدائل الثلاثة." وشرح قائلا إن "أول البدائل المتاحة أمام الفلسطينيين، وفق خطة اليمين الإسرائيلي، هو البقاء في الضفة الغربية، والعيش تحت سيطرة الاحتلال في عدة جيوب، مثل مناطق الخليل وبيت لحم ورام الله ونابلس وجنين، وحينها لن يكون الفلسطينيون فيها مواطنين في إسرائيل، وإنما لهم مكانة سكان المقدسيين، بشرط ألا يظهروا معارضة، بل يتعاونوا مع الخطة، والبديل الثاني أن الفلسطينيين الذين لا يريدون العيش تحت الاحتلال سيهاجرون طواعية، وستشجع إسرائيل ذلك من خلال المنح المالية. أما البديل الثالث، فهو مصمم للتعامل مع الفلسطينيين الذين لن يوافقوا على أي من الخيارين السابقين."

وتكشف هذه المعطيات عن تفاصيل خطة اليمين الإسرائيلي أن سموتريتش يسعى لتنفيذها اليوم من خلال مواقعه الوزارية المرموقة بمعايير الوحشية والقسوة، وهو لا يولي أهمية كبيرة لاعتبارات كيف سيكون رد فعل العالم، ولكن لفهم خطواته العملية في سبيل تحقيق تطلعاته، فإنه ينوي في هذه المرحلة حرفياً إغراق الضفة الغربية بالمستوطنات والمستوطنين، وفي هذه الحالة سيفهم الفلسطينيون أنه ليس لديهم فرصة للحصول على دولتهم الخاصة، وسيتعين عليهم اختيار أحد البدائل الثلاثة: حياة القهر في ظل الاحتلال، أو الهجرة، أو المقاومة. مع العلم أن توجهات سموتريتش لزرع المزيد من البؤر الاستيطانية غير الشرعية، والمطالبة بإجلاء الفلسطينيين في الخان الأحمر، ليست مجرد مسألة غرور سياسي من طرفه، بل هو تصميم على تنفيذها، وفي هذه الحالة لن يكون أمام الفلسطينيين سوى مقاومتها، وبكل الأثمان.

* * *

استطلاعات

تراجع الليكود و15 مقعدا للأحزاب العربية بينها 4 للتجمع

ترجمة: موقع عرب 48

استطلاع للرأي يظهر عجز معسكر نتنياهو والمعسكر المناوئ عن تشكيل حكومة تحظى بأغلبية في الكنيست، فيما ينجح التجمع الوطني الديمقراطي في تجاوز نسبة الحسم، ويرفع من تمثيل العرب في الكنيست إلى 15 نائبا.

أظهر استطلاع للرأي العام الإسرائيلي، مساء الإثنين، حصول معسكر بنيامين نتنياهو على 56 مقعدا في انتخابات تجري اليوم، فيما يحصل خلالها المعسكر المناوئ على 55 مقعدا، في حين يتجاوز حزب التجمع الوطني الديمقراطي نسبة الحسم، ويحصل على 4 مقاعد. وبحسب الاستطلاع الذي أوردته القناة 13 الإسرائيلية، تتراجع قوة الليكود ويحصل على 27 مقعدا، ويحصل "يش عتيد" برئاسة يائير لبيد، على 26 مقعدا، فيما يعزز "المعسكر الوطني" برئاسة بيني غانتس، قوته ويحصل على 14 مقعدا في انتخابات تجري اليوم.

وفي ما يتعلق بالأحزاب العربية، أظهر الاستطلاع زيادة تمثيل الأحزاب العربية في الكنيست، بحيث تحصل على 15 مقعدا موزعة على النحو الآتي: "القائمة الموحدة" - 6 مقاعد؛ الجبهة والعربية للتغيير - 5؛ والتجمع الوطني الديمقراطي - 4 مقاعد؛ وأفادت القناة بأن عدد الأصوات لتجاوز الحسم المستخدمة في الاستطلاع، مطابقة للانتخابات الأخيرة.

وبيّن الاستطلاع أن حزبي "الصهيونية الدينية" و"عوتسما يهوديت"، إذا ما خاضا الانتخابات في قائمة واحدة، يحصلان على 12 مقعدا، ويحصل حزب "شاس" الحريدي على 10 مقاعد، في حين تحصل قائمة "يهدوت هتوراه" الحريدية على 7 مقاعد.

وأظهر الاستطلاع حصول "يسرائيل بيتينو" برئاسة أفيغدور ليبرمان، على 5 مقاعد، في حين تحصل قائمة حزب "العمل" برئاسة ميراف ميخائيلي، على 4 مقاعد في الكنيست من أصل 120، في انتخابات تنظم اليوم.

وفحص الاستطلاع عينة من نحو 900 شخص، من بينهم 801 من المجتمع اليهودي بواسطة البروفيسور كميل فوكس، و101 من المجتمع العربي تم استطلاع آراؤهم بواسطة "ستات نت" برئاسة يوسف مقلدة. وتصل نسبة الخطأ في الاستطلاع إلى 3.2في المئة.

خطة إضعاف القضاء

وفي ما يتعلق بخطة حكومة نتنياهو لإضعاف جهاز القضاء، أظهر الاستطلاع أن 55في المئة من الإسرائيليين يؤيدون تعليق العملية التشريعات المتعلقة بالخطة القضائية بهدف إجراء مفاوضات حول "إصلاح قضائي" توافقي.

في المقابل، قال 31في المئة من المستطلعة آراؤهم إنهم يؤدون استمرار العملية التشريعية. فيما يؤيد 52في المئة من ناخبي الليكود مواصلة العملية التشريعية، مقابل 32في المئة يعتقدون أنه يجب وقف التشريعات لصالح المفاوضات.

وسُئل المستطلعة آراؤهم إذا ما كان يجب تعليق الاحتجاجات الشعبية على خطة إضعاف جهاز القضاء إذا وافق الائتلاف على تجميد التشريعات لصالح المفاوضات، فإجاب 53في المئة بالإيجاب، في حين يعتقد 33في المئة أن الاحتجاجات يجب أن تستمر حتى لو تم إيقاف التشريعات في الكنيست.

وفي ظل إمكانية تأثر الاقتصاد الإسرائيلي من خطة الحكومة لإضعاف القضاء، قال 43في المئة من المستطلعة آراؤهم إنهم يخشون وضعهم الاقتصادي بعد سن قوانين الخطة الحكومية، فيما أجاب 43في المئةفي المئة بأنهم لا يخشون على وضعهم الاقتصادي.

وردا على سؤال عما إذا كان المستطلعة آراؤهم يفكرون في تحويل أموالهم إلى الخارج، أجابت الغالبية العظمى من المستجيبين، 73في المئة، بأنهم لم يفكروا في الأمر، مقارنة بـ17في المئة اعتبروا أنهم يمكن أن يفكروا في ذلك، في حين قال 10في المئة إنهم "لا يعرفون."

* * *

تقارير

تايمز أوف إسرائيل: الحرم القدسي سيكون مغلقا أمام اليهود في نهاية شهر رمضان، على الرغم من معارضة بن غفير

بحسب التقرير فإن الترتيب السنوي يثير غضب وزير الأمن القومي، الذي أدان الخطوة في الماضي باعتبارها رضوخا للإرهاب

على الرغم من لغة الخطاب الحادة لشخصيات مثيرة للجدل في الحكومة، تعتزم إسرائيل، كما فعلت في سنوات سابقة، منع اليهود من دخول الحرم القدسي خلال الأيام العشرة الأخيرة من شهر رمضان، حسبما أفاد تقرير الأحد. وتحدثت هيئة البث الإسرائيلية "كان" عن جلسة عاصفة عُقدت في نهاية الأسبوع بشأن

السياسة الإسرائيلية، التي تمنع غير المسلمين من دخول الموقع شديد التوتر في القدس في ذروة شهر رمضان، عندما يقضي المسلمون تقليديا الليل في المكان.

مع اعتبار الحكومة الحالية على نطاق واسع الأكثر يمينية في تاريخ إسرائيل، ذكر التقرير إن الإجراء يواجه معارضة شديدة من وزير الأمن القومي اليميني المتطرف إيتمار بن غفير، وهو من المؤيدين القدامى لتغيير الوضع الراهن الذي لا يُسمح فيه لليهود بالصلاة في الحرم القدسي وتُفرض عليهم العديد من القيود الأخرى عند الدخول إليه. وأفاد التقرير أن بن غفير جادل خلال الاجتماع إن الإئتلاف الحكومي الكبير السابق "أغلق جبل الهيكل لأيام أقل مما تريدون أنتم إغلاقه"، مستخدما التسمية اليهودية للحرم القدسي – تسعة أيام مقابل عشرة. كما أنه يعتقد أن الموقع، وهو أقدس مكان في اليهودية، لا ينبغي أن يكون محظورا على اليهود على الإطلاق.

في العام الماضي، هاجم بن غفير وزميله في اليمين المتطرف بتسلئيل سموتريتش – وزير المالية حاليا – خطوة الحكومة باعتبارها "رضوخا للإرهاب." ومع ذلك، يبدو أنه سيتم تطبيق حظر دخول اليهود خلال الأيام العشرة الأخيرة من شهر رمضان هذا العام أيضا، وفقا للتقرير. ويشهد شهر رمضان عادة تصعيدا في العنف، لا سيما في محيط الحرم القدسي، حيث كان الوضع متوترا بشكل خاص مؤخرا. وبموجب ترتيب يتم العمل به منذ عقود، يُسمح لليهود وغيرهم من غير المسلمين بدخول الحرم القدسي خلال ساعات معينة ولكن لا يجوز لهم الصلاة هناك. في السنوات الأخيرة، قام قوميون متدينون يهود، بمن فيهم أعضاء في الائتلاف الحاكم الجديد، بزيارة الموقع بشكل متزايد وطالبوا بحقوق صلاة متساوية لليهود هناك، مما أثار حفيظة الفلسطينيين والمسلمين في جميع أنحاء العالم.

في يناير، قام بن غفير بجولة إلى الحرم القدسي – وهي الأولى له منذ توليه منصبه في الحكومة الجديدة – مما أثار إدانات غاضبة من العالم العربي، ودفع الأردن إلى استدعاء سفير إسرائيل لتوبيخه. وفي وقت لاحق من الشهر، التقى رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو مع العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني وناقش معه الحفاظ على الهدوء في الحرم القدسي. بحسب تقارير إعلامية، وعد نتنياهو عبد الله بالحفاظ على الوضع الراهن في الموقع.

وما يزيد التوترات هو العمليات الأمنية المستمرة التي أمر بها بن غفير في القدس الشرقية ردا على هجمات نفذها فلسطينيون مؤخرا. وفي الأسبوع الماضي، ذكرت القناة 13 أن رئيس جهاز الشاباك رونين بار حذر بن غفير من أن استمرار العمليات من المرجح أن يحرض على مزيد من العنف. وقالت مصادر أمنية للقناة إنها

ترى تصاعد العنف نتيجة محتمة، بالنظر إلى فشل جهود تهدئة التوترات في العاصمة ومع اقتراب شهر رمضان.

* * *

توقعات إسرائيلية بتأجيل مؤتمر"منتدى النقب" في المغرب

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي 21

إدارة بايدن تتحفظ على موقع عقد المؤتمر المقبل- وزارة الخارجية الإماراتية

تتزايد التقديرات بشأن تأجيل انعقاد مؤتمر منتدى الدول المطبعة مع الاحتلال، المقرر عقده في المغرب خلال الأسابيع القليلة. ويخشى المغرب تصعيدا أمنيا بين الفلسطينيين والاحتلال خلال شهر رمضان، فيما رفضت إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن عقد المؤتمر في الصحراء الغربية باعتبارها منطقة لا يعترف جزء من المجتمع الدولي بأنها ذات سيادة مغربية.

أكد أريئيل كهانا المراسل السياسي لصحيفة إسرائيل اليوم، أنه "من المتوقع تأجيل قمة "منتدى النقب "التي كان من المفترض أن تعقد في غضون أسابيع قليلة في المغرب، ومن المرجح أن تعقد في الولايات المتحدة، أو أي مكان آخر." وأشار في **تقرير** ترجمته "عربي21" إلى أن "مصادر سياسية في تل أبيب أكدت أن التخوف في المغرب من تصعيد أمني في إسرائيل مع بداية شهر رمضان."

ومنتدى النقب، هو تجمع لوزراء خارجية الولايات المتحدة وإسرائيل والإمارات والبحرين والمغرب ومصر، وتأسس قبل عام بمبادرة من وزير الخارجية آنذاك يائير لابيد. وأضاف أن "القمة الأولى لوزراء المنتدى عقدت في صحراء النقب الفلسطينية المحتلة في آذار/ مارس 2022، وقد قرروا أن ينعقد المنتدى مرة واحدة في السنة في منطقة صحراوية بإحدى الدول الأعضاء، إضافة لذلك تم تشكيل لجنة توجيهية من ست مجموعات عمل تضم ممثلين عن الدول الأعضاء، وتم الإعداد للقمة الثانية خلال الأشهر القليلة الماضية، وكان من المفترض أن تنعقد في المغرب في شهر آذار/ مارس المقبل، ومنذ حوالي شهر عقد في أبو ظبي الاجتماع الثالث للجنة التوجيهية والاجتماع الأول لمجموعات العمل الست للمنتدى، بمشاركة أكثر من 150 عضوا."

وذكر أنه "خلال الاجتماع الذي استمر يومين بمشاركة أعضاء مجموعات العمل، فإنهم ناقشوا مشاريع وأفكار للتعاون بين الدول الأعضاء في المواضيع الآتية: الطاقة، الأمن الإقليمي، السياحة، الأمن الغذائي والمائي، التعليم والتسامح، والصحة. وكان من المفترض أن تعرض هذه المشاريع على وزراء الخارجية في الاجتماع المخطط له." وأكد أنه "في الأيام الأخيرة وصلت رسائل من الولايات المتحدة والمغرب لوزارة الخارجية في تل أبيب بخصوص موعد ومكان الحدث، وبحسب الرسائل التي تم إرسالها، فإن المغرب لا يخشى تصعيدًا أمنيا في الأراضي الفلسطينية المحتلة فقط بسبب الهجمات الفلسطينية الأخيرة، ولكن أيضا بسبب اقتحام وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير للمسجد الأقصى، وتصريحاته فيه، ما أثار غضب الحكومة في الرباط."

وأوضح أن "سببا آخر للتأجيل هو التحفظ في إدارة بايدن على المكان الذي اعتزم المغاربة إقامة القمة فيه وهو "الصحراء الغربية"، وهي منطقة لا يعترف جزء من المجتمع الدولي بسيادة المغرب عليها."
تتواتر هذه الأنباء عن تأجيل قمة منتدى النقب في المغرب في الوقت الذي تواصل فيه دولة الاحتلال تنفيذ جرائمها ضد الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مع وجود مساع إسرائيلية واضحة لتحويل هذه القمة إلى تحالف متماسك يواجه التطورات المتلاحقة التي يشهدها الشرق الأوسط، خاصة لمواجهة ما تزعمه تل أبيب بشأن الهيمنة الإيرانية المتزايدة لكن الخشية الإسرائيلية أنه بعد التقاط الصور الجماعية يبقى كل شيء حبرا على ورق، ولا يتحول لإطار عمل منتظم يعقد بشكل مستمر مع اتخاذ قرارات مشتركة.

* * *

قناة تواصل سرية بين مكتب نتنياهو والرئاسة الفلسطينية

ترجمة: موقع عرب 48

قناة تواصل سرية مفتوحة منذ أكثر من شهر بين مكتب نتنياهو وديوان محمود عبّاس؛ هنغبي والشيخ تحدثا عبر الهاتف أكثر من مرة، والتقيا في أكثر من مناسبة، كان آخرها في الأيام الماضية، لتثبيت التفاهمات التي تم التوصل إليها برعاية أميركية. فقد كشف تقرير صحافي، مساء، الإثنين، عن قناة تواصل سرية مفتوحة منذ أكثر من شهر بين مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، وديوان الرئيس الفلسطيني، محمود عبّاس، علما بأن الرئاسة الفلسطينية كانت قد أعلنت نهاية الشهر الماضي، تعليق التنسيق الأمني مع الاحتلال الإسرائيلي، وقالت إنه "لم يعد قائمًا اعتبارًا من الآن."

جاء ذلك بحسب ما أورد موقع "واللا" الإسرائيلي نقلا عن ثلاثة مصادر وصفها بأنها "مطلعة على تفاصيل المحادثات" الفلسطينية الإسرائيلية، ليتم الكشف لأول مرة عن اتصالات مباشرة رفيعة المستوى بين مكتب نتنياهو ومكتب عباس، منذ تشكيل الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة. وذكر التقرير أن إدارة الرئيس الأميركي على علم بأنشطة قناة التواصل السرية، وأشار إلى أنه "ليس من الواضح" ما إذا كان جميع رؤساء أحزاب الائتلاف الحكومي الإسرائيلي على علم بوجودها أو بمضمون المحادثات التي جرت عبرها، بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

مبادرة فلسطينية

وقال التقرير إن أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، حسين الشيخ، بعث برسالة إلى مكتب نتنياهو عبر الإدارة الأميركية، في الأسابيع التي سبقت تنصيب حكومة نتنياهو السادسة، مفادها أنه

"على الرغم من الخلافات العميقة، إلا أن السلطة الفلسطينية مستعدة للعمل مع رئيس الحكومة الجديد."وأضاف أن الشيخ الذي يشغل كذلك منصب وزير الشؤون المدنية في السلطة الفلسطينية، كرر رسالته لمكتب نتنياهو بعد تنصيب حكومته الأكثر يمينية في تاريخ إسرائيل، و"أكد على رغبة السلطة الفلسطينية في إجراء محادثات مع الحكومة الجديدة." ووافق نتنياهو على طلب الشيخ، بحسب التقرير، وعيّن مستشار الأمن القومي، تساحي هنغبي، مسؤولاً عن الملف الفلسطيني، وفوضه بإجراء المحادثات التي "تناولت في الأسابيع الأولى من عملية تنصيب الحكومة، عبر اتصالات منتظمة، محاولة منع التصعيد."

اجتماعات بين هنغبي والشيخ

وكشف التقرير أن هنغبي والشيخ تحدثا عدة مرات عبر الهاتف والتقيا في أكثر من مناسبة، وأفاد التقرير بأن اللقاء الأخير بين الشيخ وهنغبي جرى في الأيام الماضية، وركز على تثبيت التفاهمات بين الطرفين التي تم التوصل إليها برعاية أميركية، وأسفرت عن تأجيل التصويت في مجلس الأمن الدولي على قرار مناهض للاستيطان في الضفة.ونقل التقرير عن مسؤول إسرائيلي رفيع (لم يسمه) قوله إنه "على الرغم من أن هذه ليست مفاوضات سياسية مع السلطة الفلسطينية، إلا أنه من المهم للغاية وجود قناة اتصال مباشر لنقل الرسائل وحل الخلافات والمشاكل الميدانية لتمنع التصعيد."

وفي تصريحات صدرت عنه خلال مشاركته في مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأميركية المنعقد في القدس، في وقت سابق، الإثنين، أكد هنغبي التوصل إلى تفاهمات مع السلطة الفلسطينية، قال إنه "جرت مؤخرا محادثات مع الفلسطينيين حول وقف الإجراءات الأحادية الجانب من الجانبين." وأضاف أنه "كانت هناك مناقشات مع الأميركيين ومعنا أيضا حول كيفية خلق جو جديد من خلال وقف الإجراءات أحادية الجانب، التي تم اتخاذها في الأشهر الأخيرة. نحن مستعدون لذلك." وتابع أنه أبلغ الفلسطينيين بـ"ضرورة وقف الإجراءات المتعلقة بالإجراءات القانونية ضد إسرائيل في المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية في لاهاي"، وأضاف أن "الفلسطينيين طالبوا إسرائيل بوقف الإجراءات الأحادية الجانب مثل المداهمات داخل المدن الفلسطينية." وأشار هنغبي إلى أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي، أوضحت للسلطة الفلسطينية، أن عليها العمل ضد المجموعات الفلسطينية المسلحة شمالي الضفة، مقابل تقليص عمليات الجيش الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، وادعى أن "إسرائيل مجبرة على ذلك"، في ظل ضعف السلطة.

دعوة عباس لواشنطن ومحاولة فتح القنصلية... مقابل؟

ونقل الموقع عن مصدر مطلع على التفاهمات الإسرائيلية الفلسطينية التي تم التوصل إليها برعاية إدارة بايدن، أن البيت الأبيض تعهد للجانب الفلسطيني، بدعوة الرئيس الفلسطيني، إلى لقاء مع الرئيس الأميركي، في البيت الأبيض، العام المقبل، مقابل تأجيل التصويت في مجلس الأمن.كما تعهدت واشنطن للمسؤولين الفلسطينيين، بتقديم طلب رسمي لإسرائيل لإعادة فتح القنصلية الأميركية في القدس. علما بأن الجانب الأميركي أثار هذه القضية في السابق خلال محادثات مع المسؤولين الإسرائيليين، لكنه لم يقدم طلبًا رسميًا في خطاب دبلوماسي.

ومن المتوقع أن ترفض إسرائيل طلبا أميركيا في هذا الشأن، غير أن الموقع أشار إلى ما وصفه بـ"الأهمية الرمزية" لهذه الخطوة، بالنسبة للفلسطينيين. وقال الموقع إن إسرائيل وافقت كذلك على إجراء بعض التغييرات في مجال الضرائب التي تجمعها نيابة عن السلطة على جسر الملك حسين (أللنبي)، الأمر الذي سيضمن للسلطة الحصول على أكثر من 200 مليون شيكل سنويًا.كما ادعى التقرير، نقلا عن مصدر مطلع، أن الجانب الفلسطيني وافق أخيرا على تنفيذ خطة أمنية أميركية تهدف إلى إعادة سيطرة السلطة الفلسطينية على مدينتي جنين ونابلس، وذلك "بعد أسابيع من المماطلة والتهرب من الرد على طلب أميركي بهذا الشأن."

* * *

قادة حكومة الاحتلال يهاجمون بشدة السفير الأمريكي: "اهتم بشؤونك الخاصة"

ترجمة: عدنان أبو عامر . موقع عربي21

في الوقت الذي يخوض فيه الائتلاف الحكومي معركة مصيرية مع المعارضة ومختلف شرائح المجتمع الإسرائيلي الرافضة للتغييرات القانونية، فقد انتقل الوزراء الإسرائيليون إلى جبهة جديدة هاجموا من خلالها بشدة السفير الأمريكي في تل أبيب، توم نايدس، الذي أعلن أن إدارة الرئيس جو بايدن نصحت بـ"كبح جماح" التغييرات القانونية، وفيما طالبه أحد الوزراء بأن يهتم بشؤونه الخاصة بكل بساطة، فقد اعتبر وزير آخر أنه لا توجد مشروعية لأي أحد ليقول إن هذه التغييرات تعرض إسرائيل للخطر.

أشارت موران أزولاي مراسلة الشؤون الحزبية في صحيفة **يديعوت أحرونوت**، إلى أن "نايدس في محادثة على بودكاست مع محاوره ديفيد أكسلرود معلقCNN ، ومستشار الرئيس السابق باراك أوباما، أعلن أن الولايات المتحدة لا تجلس هنا، وتخبر إسرائيل كيف تنتخب المحكمة العليا، وماذا تفعل مع الإصلاحات القانونية، لكن هذا الأمر بالغ الأهمية للعلاقة بيننا، والولايات المتحدة لديها نفوذ في ما يتعلق برغبة نتنياهو التعاون في

قضية إيران، وتوسيع اتفاقات التطبيع مع الدول العربية." وأضافت في تقريرها أن "نايدس كشف أن نتنياهو يخبر الأمريكيين بأنه يريد القيام بأشياء كبيرة أمام إيران بوصفها تهديدًا كبيرًا لإسرائيل، ويريد توسيع اتفاقيات التطبيع، وإدخال السعودية إليها، وفي كلتا المسألتين تلعب الولايات المتحدة دورًا مهمًا، لدينا العديد من الأشياء التي نعمل عليها معًا، وقد قلت لرئيس الوزراء نتنياهو مائة مرة أنه لا يمكننا العمل معًا إذا كانت الجبهة الداخلية لديه مشتعلة."

وأوضحت أن" تصريحات نايدس تسببت في شنّ هجوم عليه من أقطاب الحكومة، خاصة من سيمحا روتمان رئيس اللجنة القانونية في الكنيست، وأحد قادة الانقلاب القضائي، الذي زعم أنه من الضروري عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة، ولا أعتقد أن هناك أي شرعية للحديث خاصة من الخارج أن هذه الإصلاحات تعرّض إسرائيل للخطر، لأن الأمريكيين أيضًا مرتبطون بالاحتجاجات والمظاهرات التي تشهدها الدولة."وأضاف: "أقول للسفير الأمريكي: اهتم بشؤونك بشكل واضح، قم بتفعيل المكابح بنفسك، أنت لست صاحب السيادة للتعامل مع الإصلاحات القانونية، سنكون سعداء لمناقشة مسائل العلاقات الخارجية والأمور الأمنية، احترم ديمقراطيتنا، مع أننا رأينا في إدارة أوباما كيف أنهم أحيانًا يعطوننا سكيناً في الظهر، هذا هو إرث أوباما، وقد شوهد في التصويت الأخير في الأمم المتحدة، ولذلك فإنني أعتبر تصريح نايدس إشكاليا للغاية."

أما عضو الكنيست يتسحاق كروزر من العصبة اليهودية، فعلق على كلام السفير قائلا: "أقدر وأحترم صديقنا العظيم الولايات المتحدة، لكني لا أتذكر أننا دولة تعمل تحت علمها، لدينا حكومة مستقلة وقوية، ورئيس وزراء، ووزير قضاء، لدينا نظام سياسي سليم هنا يعرف كيف يدير نفسه، وكيف يستمع وينصت إلى انتقادات من دول مختلفة، لكننا على وجه التحديد نحتاج للتوقف عن الحديث عن الدماء في الشوارع، وخفض مستوى ألسنة اللهب، وتهدئة العاصفة."

تكشف هذه السجالات الأمريكية الإسرائيلية عن ارتفاع مستوى التوتر بينهما على خلفية التغييرات القانونية التي تمضي حكومة اليمين الفاشي في إقرارها، ما قد يباعد بينهما في مسائل أخرى أكثر حيوية مثل إيران واتفاقيات التطبيع، وصحيح أن هناك تحالفا استراتيجيا يربطهما، لكن التباينات المتزايدة قد تقلل من مستوى هذا التحالف، الأمر الذي قد ينعكس في عدم إقرار تفاهمات سياسية واستراتيجية بعيدة المدى.

* * *